

دراسة تقويمية لسياسة سعر الصرف الأجنبي في العراق

أ.د. عبد الحسين جليل ألغالبلي
كلية الإدارة
والاقتصاد/جامعة الكوفة

ا.م.د حنان عبد الخضر
كلية الإدارة
والاقتصاد/جامعة الكوفة

م.م. شيماء رشيد
كلية الإدارة
والاقتصاد/جامعة كربلاء

المستخلص

أن من أهم المشكلات التي تواجه العمليات الاقتصادية التي تربط بين الدول إدارة سعر الصرف فهي مسألة مهمة إذ أنها تحد النظام الذي يتخذه البلد أساساً في تحديد القيمة الخارجية لعملية في ظل الظروف الطبيعية إذ إن الاستقرار الاقتصادي يعد من أهم الأهداف الاقتصادية فكل عملية تبادل للسلع والخدمات والموجودات المالية لا بد أن يسبقها أو يرافقها أو يلحقها تبال عملات الدول الداخلة في هذه المعاملات لذلك تجري مقارنة قيام تلك العملات ونظراً لأهمية نظام الصرف فقد تم اختيار العراق نموذجاً للدراسة التطورات التي حصلت خلال مدات مختلفة من تاريخه وتحديد اثر تلك التطورات التي حصلت في نظام الصرف وتقييم مدى ملائمة ذلك النظام لظروف العراق من خلال الاحاظه الكاملة بطبيعة وبنية الاقتصاد العراق التي تحدد شروط النمو والتنمية ونظام الصرف الملائم في ضوء ماتم التوصل إليه.

المقدمة Introduction

أصبح موضوع نظام الصرف من المواضيع التي تحظى بعناية الباحثين في مختلف ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية ، لاسيما بعد تطور هذه العلاقات بين مختلف دول العالم إذ أن اختيار دولة ما لنظام صرف معين لا يتم عشوائياً وإنما هناك عوامل محددة لهذا الاختيار وتتبع هذه العوامل من خصائص معينة يتميز بها اقتصاد الدولة المعينة وهذه الخصائص تتعلق أساساً بهيكل الاقتصاد وطبيعة الظروف المحيطة بها محلياً ودولياً ، بحيث يعكس نظام الصرف الملائم لاقتصاد الدولة وطبيعة النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي لها ، وقد اختلفت نظم الصرف وتراوحت بين نظم الصرف الثابتة ونظم الصرف المرنة ، وان قيام أيّة دولة باختيار نظام صرف ملائم لاقتصادها تهدف من خلاله الى تحديد سعر صرف مناسب عند المستوى الذي يحقق

التوازنين الداخلي والخارجي لاقتصادها ، ونظرا لأهمية نظام الصرف فقد تم اختيار العراق نموذجا لدراسة التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال مدات مختلفة من تاريخه وتحديد أثر تلك التطورات في نظام الصرف فيه وتقويم مدى ملاءمة ذلك النظام لظروف العراق وطبيعة اقتصاده ، إذ أن الاقتصاد العراقي مر بأحداث عنيفة أثرت فيه بشكل لافت للنظر مما أدى إلى تدهور عملته بشكل واضح .

أهمية الدراسة : Study Importance

لقد شكل موضوع اختيار نظام الصرف المناسب للاقتصاد العراقي صلب عمل متخذي القرار النقدي فضلا عن كونه محور اهتمام الباحثين في الوقت الراهن لذلك جاء تركيزنا على هذا الموضوع بشكل تفصيلي وبما يخدم الاقتصاد العراقي عموما والسلطة النقدية على وجه الخصوص ،لوضع اليد على نظام الصرف الملائم للاقتصاد العراقي.

مشكلة الدراسة : Study Problem

تعرضت الدراسة إلى تحليل مشكلة دقة السلطة النقدية في اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي طوال المدة المدروسة والتي تعرض فيها للاقتصاد العراقي الى ظروف استقرار وعدم استقرار اقتصادي وسياسي ألقت بظلالها على قيمته وعلى نظام الصرف برمته.

هدف الدراسة : Study Objective

انطلاقا من مشكلة الدراسة الموصوفة في أعلاه وضعت الأهداف الآتية لدراستها :-

- 1- دراسة تطور سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (1931-2002)
- 2- اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي في ظل ظروف الاستقرار
- 3- اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي في ظل ظروف عدم الاستقرار
- 4- تأشير نظام الصرف المناسب خلال المدة المدروسة (1931-2002)
- 5- اقتراح نظام الصرف المتوقع أنه يناسب الدينار العراقي خلال المدة المقبلة

فرضية الدراسة : Study Hypothesis

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها (إن السياسة المتبعة في تحديد سعرا لصرف الأجنبي في العراق تقتضي إعادة النظر كونها لم تتلاءم مع طبيعة المتغيرات الاقتصادية التي رافقت الاقتصاد العراقي طوال العقود الثلاثة الماضية ولا تتلاءم مع وضع الاقتصاد العراقي الراهن).

الفصل الأول

أسس اختيار نظام الصرف المناسب في الدول النامية

تمهيد

إن اختيار نظام الصرف يعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة المعنية ، فهو قرار اقتصادي مهم لاسيما بعد انهيار نظام بريتون وودز القائم على نظام الصرف الثابت القابل للتعديل ، إذ أنه بعد مؤتمر جامايكا عام 1976 ، أصبح للدولة حرية اختيار نظام الصرف الذي تتبعه ، ولذلك فهي تقف أمام مسألة الاختيار الفعلي لنظام صرف معين من بين نظم صرف عديدة ولأن التعديل الثاني لبنود اتفاقية صندوق النقد الدولي عام 1978 يسمح لكل عضو في الصندوق بحرية اختيار نظام الصرف الملائم وفي ظل نظام النقد الدولي واجهت الدول النامية خيارين هما / نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن ، لذا فقد أصبح من المهم تحديد ومعرفة العوامل الأساسية التي تلعب دورا هاما في اختيار نظام الصرف في البلدان النامية .

المبحث الأول

العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار

تعد إدارة سعر الصرف مسألة مهمة إذ أنها تحدد النظام الذي سيتخذه البلد أساسا في تحديد القيمة الخارجية لعملته في ظل الظروف الطبيعية إذ أن الاستقرار الاقتصادي يعد من أهم الأهداف الاقتصادية ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تقليل التباين في الناتج الحقيقي أو مستوى الأسعار أو مستوى الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية لذلك فان تحديد السياسة الاقتصادية على هذا الأساس يتضمن مشاكل تتمثل في استهداف استقرار متغير اقتصادي قد يؤدي إلى الإخلال باستقرار متغير اقتصادي آخر ويمكن التوصل إلى نظام الصرف الملائم من خلال العديد من المعايير أو العوامل وذلك تبعا للخصائص الاقتصادية والسياسية للدولة المعنية وهي:

1- انفتاح الاقتصاد (درجة الاعتماد على الصادرات)

2- التركيز السلعي

3- حرية حركة عوامل الإنتاج

4- حجم الاحتياطيات

5- التكامل المالي الدولي

6- حجم الاقتصاد

7- معدل التضخم

1-انفتاح الاقتصاد (درجة الاعتماد على الصادرات (Openness of economy

يمكن تحديد ذلك من خلال نسبة صادرات البلد الى دخلة القومي والاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي تشكل فيه السلع القابلة للمتاجرة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والسلع القابلة للمتاجرة هي سلع قابلة للتصدير والتي تنتج محليا ويتم تصدير جزء منها إلى الخارج وسلع قابلة للاستيراد والتي تنتج محليا ويتم استيراد جزء منها من الخارج ، وهذا المعيار الذي أقره ماكينون (McKinnon)⁽¹⁾ يبين انه كلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى تلك السلع غير القابلة للمتاجرة ، كان الاقتصاد أكثر انفتاحا ويمكن قياس الانفتاح بنسبة السلع المتاجر بها (صادرات و استيرادات إلى الناتج المحلي) فكلما ارتفعت درجة الانفتاح وفقا لمعيار ماكينون دل ذلك على ارتباط البلد بالتجارة الخارجية والعكس صحيح فالاقتصادات المغلقة نسبيا لديها الحافز لاختيار نظام أسعار الصرف المرنة حيث قطاع التجارة صغير نسبيا ، بعكس البلدان النامية التي تعتمد على التجارة الخارجية بشكل كبير مما يخلق لديها حافزا لاختيار نظام سعر الصرف الثابت لان الكلف المحتملة لتقلب سعر الصرف المترتبة على التجارة تكون أكبر ولأنه كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان أثر التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية أكبر ، وهناك معيار محدد يتم استخدامه لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي وهو أكثر حداثة من المعيار الذي اعتمده (McKinnon) على الرغم من أنه لا يختلف عنه كثيرا وهو⁽²⁾ :

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{حجم التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

اذ أن الاقتصادات المغلقة نسبيا لديها الحافز لاختيار نظام أسعار الصرف المرنة لكون قطاع التجارة الخارجية يشكل نسبة ضئيلة بعكس البلدان النامية التي تعتمد على قطاع التجارة الخارجية بشكل كبير وبالتالي فهي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت ، ويتبين أنه كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كان أثر التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية أكبر فلو أنخفض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي ذلك الى تخفيض مستوى الأسعار المحلية بالنسبة لمستويات الأسعار في الخارج مما يؤدي الى خفض أسعار الصادرات المحلية مقيمة بالعملة الخارجية وبالتالي زيادة الطلب عليها أما لو حصل وارتفع سعر صرف العملة المحلية يؤدي ذلك الى رفع مستوى الأسعار المحلية بالنسبة لمستويات الأسعار الخارجية وبالتالي الى رفع أسعار الاستيرادات

¹- يمكن الرجوع إلى :

د.أمين رشيد كتنونة (الاقتصاد الدولي) ، ط 1 ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، 1980 ، ص 235

سالم عبد الحسين / دراسة في أسعار الصرف وتغيراتها وإثرها في اقتصاديات الخليج العربي /رسالة ماجستير / مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد 1984 ص 45- 46

²- J.M.RAW,OPENNESS,POVERTY AND INEQUALITY AT : THE HUMAN DEVELOPMENT REPORT OFFICE ,FOR THE 1999 HDR NEW YORK 1998 , TABLE NO.6

مقيمة بالعملة المحلية مما يقلل الطلب عليها ، وعليه يتبين لنا عدم كفاءة نظام أسعار الصرف المرنة في حالة ارتفاع أهمية السلع القابلة للمتاجرة وذلك لسببين هما⁽¹⁾ :

أ- عندما تشكل البضائع التجارية نسبة عالية من البضائع المستهلكة محليا ، فان استخدام أسعار الصرف المرنة لتحقيق التوازن الخارجي يؤدي إلى تغيير مساو له في الأسعار المحلية للبضائع التجارية وغير التجارية وهذا يؤدي إلى تشجيع إنتاج البضائع التجارية وتحسين ميزان المدفوعات . وبعدّ غير ملائم بالنسبة لاستقرار مستوى الأسعار المحلية ، فعندما يكون الاقتصاد مفتوحاً ويحتوي على نسبة كبيرة من البضائع التجارية يكون أثر التغيرات في أسعار الصرف على مستوى الأسعار المحلية بالنسبة للبضائع التجارية كبيرا بسبب ارتفاع استهلاك الأفراد لهذه السلع . ويتوقف اثر التغيير في سعر صرف العملة المحلية على حجم الصادرات الاستيرادات وعلى مرونة الطلب لكل منهما ، وبما أن البلدان النامية تتميز بانخفاض مرونة الطلب المحلي على أستيراداتها ومرونة الطلب الخارجي على صادراتها فان التغيرات في سعر صرف العملة المحلية لن يحقق أهدافه في تحسين ميزان المدفوعات ،لذا فان التأثير المباشر لسعر الصرف في الأسعار يؤدي بالسلطات المحلية إلى إعطاء أهمية كبيرة للحفاظ على ثبات سعر صرف العملة للدولة المعنية في حالة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي .

ب- أن التغيرات التي تحصل لسعر الصرف تتوقف على وجود الوهم النقدي (Money Illusion)

وهو الحالة التي يتغير فيها مستوى الأسعار والدخل النقدي (الاسمي) بنفس الاتجاه والنسبة بدون أن يتغير الدخل الحقيقي⁽²⁾ الذي يعرف بأنه سهولة تقبل الأفراد لتخفيضات في دخولهم الحقيقية أكثر من تقبلهم لتخفيض في دخولهم النقدية ، وتوجد علاقة قوية بين الوهم النقدي والانفتاح الاقتصادي ، فعندما يكون الاقتصاد أكثر انفتاحا كانت درجة الوهم النقدي أقل وذلك لكون الاقتصادات المفتوحة التي تكون فيها نسبة الاستيرادات عالية من المعروض السلعي سوف تؤدي تقلبات أسعار الصرف فيها إلى تغيرات موازية لها في مستوى الأسعار وبالتالي في الدخل الحقيقية ، أما إذا ارتبطت تغيرات الدخل النقدية بمؤشر او رقم قياسي يضم الاستيرادات عندها يصبح سعر الصرف وسيلة غير فعالة لتصحيح الاختلالات الخارجية وذلك لأن التغيرات فيه لا تعكس تغيرات حقيقية في الاقتصادات المفتوحة .

¹ - لمزيد من التفاصيل انظر :

د-أمين رشيد كوتونة (نظام النقد الدولي من برتن وودز الى جامايكا مع إشارة خاصة الى اهم المقترحات المقدمة لإصلاحه) مجلة البحوث

الاقتصادية والإدارية العدد الثالث نيسان 1980 ص 86

-روبرت هيلر / اختيار نظام سعر الصرف الملائم / مجلة التمويل والتنمية ، ملحق الأهرام الاقتصادي العدد 15 يوليو 1977 ص 62

² -الفريد ميدو/ التكامل النقدي العربي ، فوائده ، و عقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه ، ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية المبررات ، المشاكل

، الوسائل / بيروت 1981 ص 552

وبناءً على ذلك فإن نظام أسعار الصرف الثابتة أفضل بالنسبة للأوضاع الداخلية والخارجية في الاقتصادات المفتوحة، أما في ظل غياب الوهم النقدي فتكون أسعار الصرف المرنة غير فعالة لتصحيح الاختلالات فيها، لذا نجد الاقتصادات المفتوحة من الملائم لها أن تأخذ بأسعار الصرف الثابتة والذي يكون أكثر ملاءمة لأوضاعها المحلية والخارجية

2- التركيز السلعي⁽¹⁾ : (Commodity Concentration)

تعني درجة التركيز السلعي مدى هيمنة سلعة واحدة او عدد قليل من السلع على صادرات الدولة المعنية، أي انه كلما كانت درجة التركيز السلعي مرتفعة في دولة ما فان من الأفضل لهذه الدولة أن تأخذ بأسعار الصرف الثابتة وبذلك تحقق استقراراً في إيراداتها من النقد الأجنبي بدلا من أن يسمح لتغيرات عشوائية في إيراداتها من الصادرات ان يكون لها اثر سلبي على الاقتصاد المحلي لذلك فان الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع الأولية أو على عدد محدود منها تكون أكثر تعرضا للصدمات الخارجية من الدول التي تعتمد على عدد اكبر من صادرات المنتجات المصنوعة أو تتمتع بدرجة عالية من التنوع في إيراداتها من العملات الأجنبية ويرجع ذلك الى الفرق الكبير بين مرونة الطلب والعرض في الحالتين لاعتمادها على تصدير سلعة واحدة أو أكثر تتميز بعرض غير مرن نسبيا وتشكل نسبة كبيرة من مجموع صادراتها مقابل أستيراداتها يكون الطلب عليها أكثر مرونة مما يؤدي الى تقلبات شديدة في أسعار السلع الأولية قياسا إلى أسعار المنتجات المصنوعة ومن ثم لن يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات ولا التوازن الاقتصادي لمحدودية الصادرات وتنوع الاستيرادات وبالعكس كلما تنوع هيكل الصادرات كان أفضل للدولة أن تأخذ بأسعار صرف مرنة لان تنوع إنتاج الدولة وخاصة في الصادرات يزيد من استقلالها عن الصدمات الخارجية ويساعد في استقرار دخلها وثبات أسعارها .

3- حرية حركة عوامل الإنتاج : (Factor mobility)

إن الدولة لا بد أن تكون لديها علاقات مالية ونقدية واسعة حيث تستطيع من خلال ذلك أن تتخذ قرار حرية حركة رؤوس الأموال الدولية، والمقصود بعوامل الإنتاج هي العمل ورأس المال وان حركة التجارة تؤثر في أسعار عوامل الإنتاج من خلال تأثيرها في أسعار السلع القابلة للمتاجرة ومن ثم على توزيع عوامل الإنتاج⁽²⁾ إن توفر حرية الحركة لعوامل الإنتاج من وإلى الدولة يقلل من قدرة السلطات المحلية فيها بالتحكم بسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما في ذلك

¹- يراجع في ذلك :

روبرت هيلر / مصدر سبق ذكره ص 63

د. امين رشيد كنوننة / نظام النقد الدولي من برتن وودز / مصدر سبق ذكره ص 71

د. سعيد النجار / الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة الى الواقع العربي، في ندوة الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي القاهرة 15-16 ايار 1989، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي /بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1990 ص 21

²- سالم عبد الحسين سالم / مصدر سبق ذكره ص 47

السياسات النقدية والمالية مما يدفع الدول إلى اختيار نظام سعر الصرف المرن لأنه يوفر إليه تلقائية في إزالة الاختلالات الخارجية والداخلية ، إما في حالة وجود قيود تحد من حرية حركة عوامل الإنتاج من وإلى الدولة فإنها تدفع الدول إلى اختيار نظام سعر صرف ثابت من أجل استبعاد حركات عوامل الإنتاج التي تقود إلى عدم الاستقرار .وسعر الصرف يعكس العلاقة بين متوسط أسعار عوامل الإنتاج الخارجية وأسعار عوامل الإنتاج الداخلية إذ يعمل سعر الصرف المرن على إعادة التوازن بين أسعار عوامل الإنتاج في الداخل والخارج من خلال تغيير العلاقة بينهما وذلك بتحويل عوامل الإنتاج أساساً عن الطلب الداخلي نحو اشباع الطلب الخارجي والعكس صحيح .

4- حجم الاحتياطيات⁽¹⁾ (Size of Reserves)

من المعروف أن البنوك المركزية لمعظم دول العالم تمتلك احتياطيات صرف دولية تكون على شكل موجودات قابلة للتحويل وتستخدم الاحتياطيات من قبل السلطات النقدية لتمويل الاختلالات في المدفوعات ومعالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف وبالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد المحلي ، حيث أنه كلما زاد حجم الاختلال الذي تعاني منه الدولة سوف نحتاج إلى كمية أكبر من الاحتياطيات فبدون وجود احتياطيات سوف تواجه الدولة صعوبة في اختيار نظام سعر الصرف الثابت إذ تحتاج السلطات النقدية للحفاظ على أسعار الصرف و للدفاع عن التوازن الخارجي إلى احتياطيات نقدية لتجنب أو لمواجهة التقلبات المؤقتة في العرض والطلب على العملات الأجنبية إذ كلما كان حجم الاحتياطيات كبيراً ساعد في تقوية مركز العملة المحلية أما إذا كان حجم الاحتياطي غير كافٍ فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ،وعندها يصبح سعر الصرف للعملة المحلية غير منسجم مع الواقع ،وبذلك يصبح هروب رأس المال المحلي أمراً حتمياً ، ويترتب على هروب رأس المال المحلي تطور أسواق صرف موازية فإن أية سياسة توسعية نقدية أو مالية تؤدي إلى استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية ولكن إذا كان حجم الاحتياطيات لدى البنك المركزي كبيراً فأنها تساعد على عزل البلد عن الصدمات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وسعر الصرف وتدعو إلى أتباع نظام صرف ثابت.

5 - التكامل المالي الدولي (International Financial Integration)

أن التكامل المالي الدولي يعبر عن درجة العلاقات المالية والنقدية لدول ما مع دول العالم الأخرى إذ تلعب حركات رؤوس الأموال على الصعيد الدولي دوراً هاماً في نطاق موازين مدفوعات الدول

¹- ROBERT HELLER & MOHSIN KHAN THE DEMAND FOR INTERNATIONAL RESERVES UNDER FIXED & FLOATING EXCHANGE RATE IMF STAFF PAPERS VOL 25 NO. 4 DEC 1978 PP (623-646)

وبالتالي تحديد سعر الصرف ويتم التوصل الى تحديد درجة التكامل المالي الدولي على أساس توفر عاملين هما :

1- توفر أسواق مالية وأسواق صرف محلية متطورة⁽¹⁾ أن مهمة السوق المالية تتمثل في تحقيق الوساطة بين عرض الأموال والطلب عليها من أجل تحقيق التوازن المطلوب ، فكلما كان التعامل والاحتفاظ بأدوات السوق المالية اكبر كلما زاد تقدم الاقتصاد حيث تتكون السوق من راس المال والسوق النقدية فالأولى تتعامل بالأوراق النقدية والمالية المتوسطة والطويلة الأجل ، أما الثانية تتعامل بالأوراق المالية القصيرة الأجل ، وهذا يبين أن هناك تداخلاً وترابطاً بين عملياتها لذا تكون هناك صعوبة في وضع حد فاصل بين السوقين ويوجد عدد من المؤشرات المالية التي من خلالها يمكن معرفة مدى التطور المالي الحاصل في دولة ما منها⁽²⁾

أ- حجم الكتلة النقدية ($m1$): وتمثل النقد المتداول مضافا إليه الودائع عند الطلب والحسابات الجارية ونجد انه كلما أنخفض مؤشر نسبة النقد المتداول الى الودائع كلما زاد استخدام الشيكات والمصارف لإتمام المعاملات بين الأفراد .

ب- نسبة الكتلة النقدية الأولى ($m1$) إلى الكتلة النقدية الثانية ($m2$) حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها الكتلة النقدية الأولى ($m1$) مضافا إليها الودائع لأجل وحسابات الادخار وتوضح هذه النسبة تطور النظام المالي على مدى فترة زمنية معينة عندما يصبح استخدام الودائع المصرفية أكثر شيوعا وتكون هذه النسبة مرتفعة في البداية خلال المراحل الأولى من عملية النمو المالي ثم تأخذ بالتراجع مع تطور النظام المالي .

ج- نسبة الكتلة النقدية الموسعة ($m2$) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، ويتوقع لهذه النسبة أن ترتفع لتواكب التطور المالي والاقتصادي .

د- نسبة إجمالي الموجودات الى الناتج المحلي : ويضم إجمالي الموجودات المالية عادة على الموجودات لدى المصارف التجارية ومؤسسات النقد و الصيرفة والتأمين و الاستثمار و إضافة إلى قيمة الأسهم المستحقة في الأسواق الرسمية وغير الرسمية وتشير هذه النسبة إلى حجم البنية المالية للبلد مقارنة مع حجم الإنتاج القومي الذي يمثل أفضل مقياس متاح لحجم البنية التحتية الفعلية واستمرار هذا المؤشر في الارتفاع يعني أن النظام المالي يواكب التخصص في الإنتاج والادخار والاستثمار .

2- أن تكون الموجودات المالية والنقدية المحلية والأجنبية بدائل كاملة لبعضها البعض .
فكلما كانت درجة العلاقات المالية والنقدية متطورة للدولة كلما كان من الأفضل إتباع ترتيب من ترتيبات أسعار الصرف المرنة لأنه كلما كانت درجة التكامل المالي الدولي مرتفعة كلما قلت

¹- باري سيجل (النقود والبنوك والاقتصاد) ترجمة طه عبد الله المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمن / الرياض دار المريخ للنشر 1987 ص 85

² -نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، تطوير اسواق الخليج المالية المجلد (4) ، العدد 2 ، فبراير 1989، ص 2

الحاجة إلى إجراء تغييرات في التكاليف والأسعار النسبية فيما بين الدول من خلال تكييف سعر الصرف . لأنه يصبح بإمكان حركات راس المال أن تمول حالات الاختلال الخارجي .

6- حجم الاقتصاد : (Size of Economy)

إن لحجم الاقتصاد تأثير فعلي في اختيار نظام سعر الصرف ففي الدول ذات الاقتصادات الصغيرة والمتجانسة يمكن وضع سياسة اقتصادية كلية تناسب احتياجاتها مقارنة باقتصاد كبير ومتنوع حيث توجد اختلافات كبيرة إقليمية وقطاعية , ويمكن في الاقتصادات الصغيرة الاتفاق على القواعد التي يمكن إتباعها في تنفيذ السياسات الاقتصادية المهمة , لأنه كلما كان الاقتصاد اصغر حجما كانت الضغوط والقوى العاملة لها تأثير حتما على هيكل السياسة , لأنه قد يسهل مثلا الحصول على موافقة اجتماعية بشأن السياسات الاقتصادية الكلية كضرورة القبول بتخفيض الأجور الحقيقية استجابة لتدهور شروط التجارة ومثل هذه الموافقة يصعب الحصول عليها في اقتصاد كبير ومتنوع⁽¹⁾.

ففي الدول ذات الاقتصاد الأصغر حجما تعتمد أسعار الصرف الثابتة لأنها تتميز بمحدودية قطاعاتها الإنتاجية والخدمية واعتمادها على الأسواق الخارجية² وعلى العكس من ذلك تميل الدول ذات الاقتصادات الأكبر حجما إلى الأخذ بأسعار الصرف المرنة نظرا لاتساع السوق الداخلية لهذه الدول وبالتالي اعتمادها بشكل ضئيل على الأسواق الخارجية , ونتيجة لذلك نجد ان الدول المتقدمة تميل إلى الأخذ بنظام أسعار الصرف الحرة في حين تأخذ الدول النامية بنظام أسعار الصرف الثابتة , ويمكن القول انه كلما كبر حجم الدولة كلما زادت إمكانية عزلها عن الصدمات التي قد تتعرض لها .

7- معدل التضخم :

يقصد بمعدل التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار في دولة ما بمعدل يفوق معدل ارتفاعها في الدول الأخرى , فالدولة التي ترتفع فيها الأسعار عامة بمعدل أسرع من معدل ارتفاعها في الدول الأخرى قد تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها وبالعكس تحقق الدولة فائضا في ميزان مدفوعاتها إذا ارتفعت الأسعار فيها بمعدل اقل من سواها لذلك يكون التضخم سبب من أسباب اختلال التوازن وان التقلبات في معدلات التضخم عامل مهم يؤثر في اختيار نظام الصرف لأنها تؤدي إلى انخفاض في قيمة سعر صرف العملة المحلية مقاسه بسعر صرفها بالعملات الأجنبية , فسعر صرف العملة المحلية لا بد ان يعكس صافي التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية للعملة المحلية والعملات الأجنبية

¹ ROBERT HELLER (CHOOSING & EXCHANGE RATE SYSTEM OP .CIT P.24

² د. امين رشيد كنونة / نظام برتن وودز مصدر سبق ذكره ص 71-72

ان معدلات التضخم يكون لها تأثير على سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأخرى من خلال (1) :

- 1- عندما تتباين معدلات التضخم تتخفف قدرة السلطات المحلية في الحفاظ على نظام سعر صرف ثابت ويكون التحول إلى نظام أسعار الصرف المرنة أمراً حتمياً وبذلك تكون هناك تضحية بالتوازن الداخلي من أجل تحقيق التوازن الخارجي²
- 2- إن التضخم له خاصية المسار العشوائي حيث تكون معدلات التضخم مرة منخفضة وأخرى مرتفعة وأحياناً لا يمكن للسلطات النقدية السيطرة عليه ، فالتضخم يؤدي إلى صعوبة حساب التكاليف الحقيقية للمشاريع التي ينوي القيام بها مستقبلاً فهو يعرقل عملية التخطيط والتنفيذ ويؤدي إلى عدم استقرار أسعار الصرف الفعلية لذلك اعتمدت بعض الدول أحكام خاصة لأسعار الصرف لكي تقلل من قيمة سعر الصرف بما ينسجم ومقاييس الاختلاف بين التضخم المحلي والخارجي .
- 3- معدلات التضخم العالية هي نتيجة نقص في إيرادات الميزانية والتي يجري تمويلها عن طريق التمويل بالعجز وبذلك فإنها تعمل على زيادة وسائل الدفع داخل الاقتصاد المحلي عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي مؤدياً إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مقابل العملات الأخرى و ثم يؤدي ذلك إلى تزايد قيم ثروات الشرائح الاجتماعية التي تمتلك الأصول المادية الحقيقية بينما تتدهور ثروات الشرائح الاجتماعية التي تمتلك النقد المحلي .
- 4- ان اختلاف سعر الصرف الفعلي الحقيقي عما تعكسه قوتها الشرائية قد يعكس بداية تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية طويلة الاجل اذ انه مع ارتفاع مستوى الاسعار المحلية يصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالتدرج مبالغاً فيه بالنسبة لسعر الصرف الاسمي الذي يبقى دون تغيير ومع ان للتوقعات التضخمية اثاراً كبيرة على اسعار ان الصرف الا ان التوقعات الناتجة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المؤكدة قد تخلق سلوكاً يبعد المعدلات عن المستويات التي تتوقعها نظرية تعادل القوة الشرائية⁽³⁾
- 5- البلدان النامية تكون معرضة لمعدلات تضخم عالية على عكس الدول المتقدمة التي تتعامل معها وذلك يرجع إلى اسباب منها الآتي :

¹ - علي توفيق الصادق (العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية التضخم في العالم العربي ، اشراف د. رمزي زكي ، بيروت 1986 ص (87-133))

² - بيتر .ج كويرك / انظمة سعر الصرف ودورها في مكافحة التضخم / التمويل والتنمية المجلد 23 ، العدد 1 ، مارس 1996 ص 45

³ - باري سيجل / مصدر سبق ذكره ص 673

أ - الدول النامية يكون فيها حجم الانفاق كبيراً في ظل وجود طاقة إنتاجية محدودة حيث ان مستويات الانفاق العام فيها تؤثر تأثيراً كبيراً في مكونات السيولة المحلية والذي يمثل أحد المحددات المهمة للطلب الكلي في معظم الدول النامية ، فالزيادة المحلية في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى الضغط على الموارد المحلية المحددة وينجم عن ذلك أوجه نقص واختناقات في أسواق السلع والخدمات وبسبب طبيعة عملية التنمية فيها يقع الجزء الأكبر على عاتق الحكومة وما تولده من اختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار المعروض من السلع والخدمات وهذا الاختلال ينعكس بدوره في شكل ارتفاع الاسعار الجارية للسلع والخدمات وكلما اتسع حجم الاختلال يؤدي الى حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية مما يعرض الاسعار في الداخل الى ارتفاع مستمر وبذلك تنطبق عليها نظرية تضخم الطلب نتيجة وجود فائض في الطلب مقابل جهاز إنتاجي غير مرن

ب - عرض صادراتها غير مرن حيث أن تركز صادرات الدول النامية بمادة اولية واحدة أو مادتين تشكل جزءاً كبيراً من صادراتها لا يتوقفان على مستوى الطلب المحلي وإنما على حالة السوق العالمية من جهة والسياسات التي تتخذها الدول المتقدمة من جهة أخرى وبالتالي فإن عرض النقد لا يرتبط مباشرة بحجم الناتج المحلي والسوق المحلية وإنما يرتبط بعلاقات التجارة الخارجية وبهذا تكون الصادرات العامل المحدد للفعاليات الاقتصادية في البلدان النامية وفي مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1)

يتبين مما سبق أنه على مستوى الدول النامية من الأفضل الآخذ بنظام أسعار الصرف المرنة كلما كانت معدلات التضخم في الدولة أعلى من معدلات التضخم في الدول الأخرى ، وعلى العكس من ذلك يكون من الأفضل الآخذ بنظام صرف ثابت كلما كانت معدلات التضخم في الدولة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى.

خلاصة أسس اختيار نظام الصرف:

ومما تقدم نستنتج أن المفاضلة بين تطبيق نظام صرف ثابت أو مرن لا يتم في نطاق الدول النامية وفق اعتبارات ميزة كل نظام عن الآخر ومقارنة ايجابيات ذلك النظام بالآخر فقط ، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة و إنما المفاضلة في إطار الدول النامية تقوم إضافة إلى ذلك على العوامل السابقة الذكر (درجة الانفتاح الاقتصادي ، التركيز السلعي ، حرية حركة عوامل الإنتاج ، حجم الاحتياطات ، التكامل المالي والدولي ، حجم الاقتصاد ومعدل التضخم) والتي يتوجب أخذها بالحسبان عند تحديد نظام الصرف الملائم في الدول النامية ، وبناء على ذلك نستخلص مما سبق.

¹ - د. رمزي زكي (الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة التضخم في العالم العربي) اشراف د. رمزي زكي (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1986 ، ص 42)

أن درجة الانفتاح الاقتصادي تحتم على الدولة التي تتمتع بدرجة انفتاح عالية أن تتبع نظام صرف ثابت في حين تتبع الدول ذات درجة الانفتاح المنخفض نظام صرف مرن ،وفيما يتعلق بالتركز السلعي فإن الدولة التي تعتمد صادراتها على سلعة واحدة أو سلعتين يفضل لها أن تتبع نظام صرف ثابت ،في حين يكون أفضل للدولة أن تأخذ بنظام صرف مرن كلما تنوع هيكل الصادرات ،أما بالنسبة لحرية حركة عوامل الانتاج فإن توفر حرية حركة عوامل الانتاج (العمل ورأس المال)يدفع الدولة الى اختيار نظام صرف مرن ،في حين تفضل الدولة اتباع نظام صرف ثابت عند وجود قيود تحد من حركة عوامل الانتاج من وإلى الدولة .

وبالنسبة لحجم الاحتياطات كلما كان حجم الاحتياطات كبيرا تفضل الدولة اتباع نظام صرف ثابت ،أما إذ كان حجم الاحتياطي غير كافٍ تفضل هنا نظام صرف مرن ،أما فيما يتعلق بالتكامل المالي الدولي فإن الدولة ذات العلاقات المالية والنقدية الواسعة تميل الى الأخذ بنظام صرف مرن ،في حين أن الدولة ذات العلاقات المالية والنقدية الضعيفة تميل الى الأخذ بسعر صرف ثابت ، وكذلك حجم الاقتصاد يملي على الدولة ذات الحجم الكبير للسكان والمساحة الواسعة لأراضيها إلى الأخذ بنظام صرف مرن ،بينما الدولة ذات الحجم الصغير للمساحة والسكان تأخذ بنظام صرف ثابت ، أما فيما يخص معدل التضخم و تميل الدولة ذات معدلات التضخم العالية الى الأخذ بنظام صرف مرن ،في حين من الأفضل الأخذ بنظام صرف ثابت كلما كانت معدلات التضخم في الدولة منخفضة ويمكن ايجاز ماسبق في الجدول الاتي :-

جدول (1)أسس اختيار نظام الصرف الملائم للدول النامية وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية

المؤشر	نظام الصرف	ثابت	مرن
1- درجة الانفتاح الاقتصادي	عالية	عالية	منخفضة
2- التركيز السلعي	منخفض	عالي	منخفض
3-حرية عوامل الانتاج	عالية	منخفضة	عالية
4-حجم الاحتياطات	منخفض	عالي	منخفض
5- التكامل المالي الدولي	عالي	منخفض	عالي
6- حجم الاقتصاد	كبير/واسع	صغير/محدود	عالي
7- معدل التضخم	عالي	منخفض	عالي

المبحث الثاني

اختيار نظام الصرف في ظل تعرض الاقتصاد للصدمات وظروف عدم الاستقرار

يمكن اختيار نظام الصرف سواء كان ثابتاً أو مرناً في ضوء نوع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ولاسيما في ظل الظروف غير الطبيعية و الاضطرابات المختلفة، ويعتمد تفضيل نظام الصرف الثابت أو المرن على مصدر الصدمات المحلية سواء كان نقدياً (من سوق النقد) أو حقيقياً (من سوق السلع) فعند تعرض الدولة الى صدمات نقدية يكون سعر الصرف الثابت هو الأفضل بينما عندما تسيطر الصدمات الحقيقية أو يكون مصدر الصدمات خارجياً يكون سعر الصرف المرن هنا هو الأفضل وفي هذا المجال يمكن الاستعانة بنموذج روبرت مانديل (Robert Mendel) ونموذج آخر تم صياغته من قبل ثلاثة من الاقتصاديين هم روبرت ب.فلود (R.p.Flood) وجكيب س.بهنداري J.s. Bhandri وجوسلين ب.هورن (J.p.Horne) ويمكن اعتبار هذين النموذجين متكاملين إذ ان الاول يحدد نوع نظام الصرف مع الصدمات الاقتصادية في حين أن الثاني يحدد وجود وقوة تلك الصدمات في الاقتصادات المختلفة، وان الغاية الأساسية من وراء استخدام هذين النموذجين أحدهما أو كلاهما هو لغرض تحديد نظام سعر الصرف الملائم في ظل الصدمات المختلفة (نقدية أو حقيقية) وانسجاماً مع طبيعة البحث سوف نتناول كلا النموذجين باختصار وكما يلي :

أولاً: نموذج روبرت مانديل (1) Robert Mendel model يبين لنا هذا النموذج الأمثلية في اتخاذ القرار عند اختيار نظام الصرف المناسب في ظل الصدمات التي تتعرض لها الدولة ويعتمد هذا النموذج على توازن أسواق السلع والاوراق المالية والاحتياطيات الدولية . ويتوازن سوق السلع والخدمات عندما يكون الفرق بين الاستثمار والادخار (I-S) مساوياً لحاصل جمع فائض الميزانية وعجز الحساب الجاري والمعادلة الآتية توضح ذلك (2):

$$I-S=(T-G)+(M-X)$$

$$I+G+X = S+T+M$$

أي أن

ويتحقق توازن سوق رأس المال عندما يكون الأجانب والمصارف المحلية راغبة في قبول تمويل الزيادة في صافي دين الحكومة والقطاع الخاص ويمكن صياغتها بالشكل الآتي :

$$\Delta NGD+\Delta PD=\Delta DC+\Delta K$$

$$\Delta NGD+\Delta PD=\Delta NDCg+\Delta DCP+\Delta NFCg+\Delta NFCP$$

¹ - لمزيد من التفاصيل انظر :

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي /سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وأدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة للعراق / اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ، 2002، ص 73 - 79

-د. علي توفيق الصادق واخرون / سياسات وإدارة اسعار الصرف في البلدان العربية / صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 1997 ص 15-62

2- MUNDEL,R,A " CAPITAL MOBILITY & STABILIZATION POLICY UNDER FIXED & FLEXIBLE EXCHANGE RATES " CANADIAN JOURNAL OF ECONOMICS & POLITICAL SCIENCE VOL (29) NO (4) NOV . 1963 PP(475-480)

حيث أن:

NDG=صافي دين الحكومة

PD=دين القطاع الخاص

DC=الائتمان المحلي

K=الائتمان الخارجي

NDCg=صافي الائتمان المحلي للحكومة

DCP=الائتمان المحلي للقطاع الخاص

NFCg=صافي الائتمان الاجنبي للحكومة

NFCP=صافي الائتمان الاجنبي للقطاع الخاص

ويتوازن سوق الصرف عندما يكون التغيير الفعلي في الاحتياطيات مساوياً للحجم الذي يرغب به المصرف المركزي وسوق النقد يتوازن عندما يكون الطلب الفعلي مساوياً لعرض النقد أو تساوي الزيادة في العرض والزيادة في الطلب حيث أن :

$$\Delta MS = \Delta Md$$

أي ان

Md = الطلب على النقود

MS = عرض النقود

وان توازن الاسواق يتم بتحقق⁽¹⁾:

أ- توازن السوق السلعي (منحنى IS)

ب - التوازن في سوق النقود (منحنى Lm)

ج- توازن ميزان المدفوعات (منحنى Bop)⁽²⁾:

فروض نموذج ما نديل لتحليل اثر الصدمات⁽³⁾ :

¹ للتوسع يمكن النظر الى :

د. صقر احمد صقر (النظرية الكلية) وكالة المطبوعات , الكويت 1983 ص 350-369

MUNDEL R . A (CAPITAL MOBILITY & STABLIZATION POLICY OP CIT PP (480-485)

²- لمزيد من التفاصيل انظر :

د. علي توفيق الصادق (سياسات وإدارة سعر الصرف....) مصدر سبق ذكره ص 60-62

د. صقر احمد صقر / مصدر سبق ذكره ص 253-320

³ - لمزيد من التفاصيل انظر :

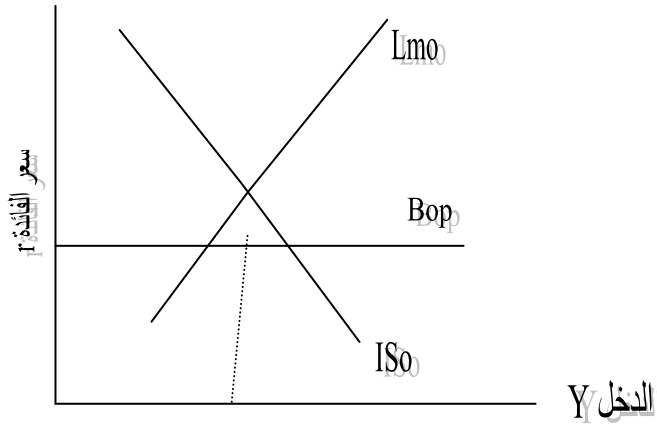
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي / مصدر سبق ذكره ص 76-79

-د.علي توفيق صادق واخرون / مصدر سبق ذكره ص 62-63

بعد ان تم استعراض شروط توازن الأسواق المعنية وهي أسواق السلع والأوراق المالية والاحتياطيات الدولية نستعرض فيما يلي فروض نموذج ما نديل وهي :

- 1- راس المال ينتقل بصورة تامة : أي ان راس المال يتدفق الى الدولة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً ويستمر التدفق حتى تصبح أسعار الفائدة متساوية في جميع الدول
- 2- ان اقتصاد الدولة صغير قياساً الى بقية العالم أي ان التغيير في عرض النقود في الدولة المعنية لا يؤثر في اسعار الفائدة في بقية العالم .
- 3- ان مستوى الدخل في الدولة المعنية يكون اقل من الدخل عند مستوى التشغيل الكامل
- 4- إن منحني العرض الإجمالي يكون تام المرونة أي ان السعر في سوق السلع لا يتغير (ثابت)

- 5- ويفترض تحليل ما نديل بأنه يوجد موارد عاطلة وتقنية تتصف بثبات عائد الحجم وثبات معدل الأجر الاسمي أي إن عرض الناتج المحلي تام المرونة ومستوى السعر يكون ثابت , وان الادخار والضرائب ترتفع مع ارتفاع الدخل كما وان الميزان التجاري يعتمد على الدخل وسعر الصرف والاستثمار على سعر الفائدة والطلب النقدي يعتمد على سعر الفائدة والدخل و يمكن وضع منحنيات (IS) و(Lm) و(Bop) في شكل بياني واحد للمفاضلة بين ثبات ومرونة سعر الصرف في ظل نوع الصدمات التي تتعرض لها الدولة المعنية وكما يلي :



شكل رقم (1) منحنيات (IS) و(Lm) و(Bop)

حيث ان :-

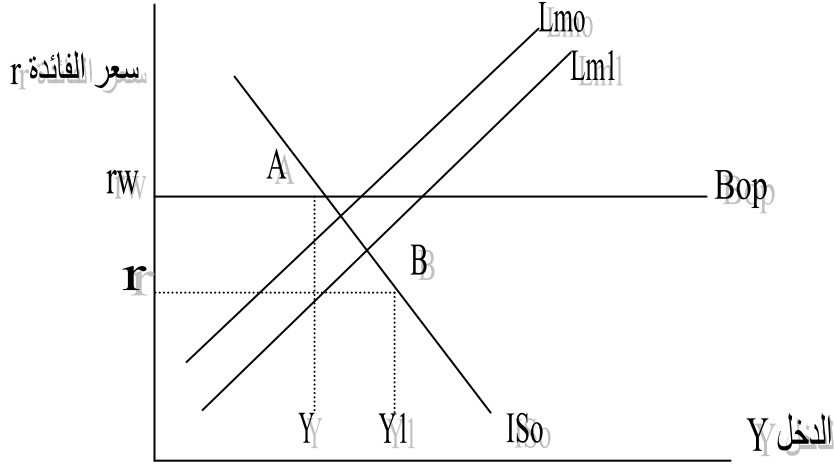
- IS: منحني التوازن في سوق السلع
- LM: منحني التوازن في سوق النقود
- Bop: منحني توازن ميزان المدفوعات

أ- الصدمة النقدية وسعر الصرف

إن السياسة النقدية التوسعية تكون لها عدد من الآثار تتمثل في :

- 1- انخفاض في سعر الفائدة المحلية بحيث يصبح اقل من (r_w)
- 2- ونتيجة لانخفاض سعر الفائدة يتدفق راس المال إلى الخارج مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات .

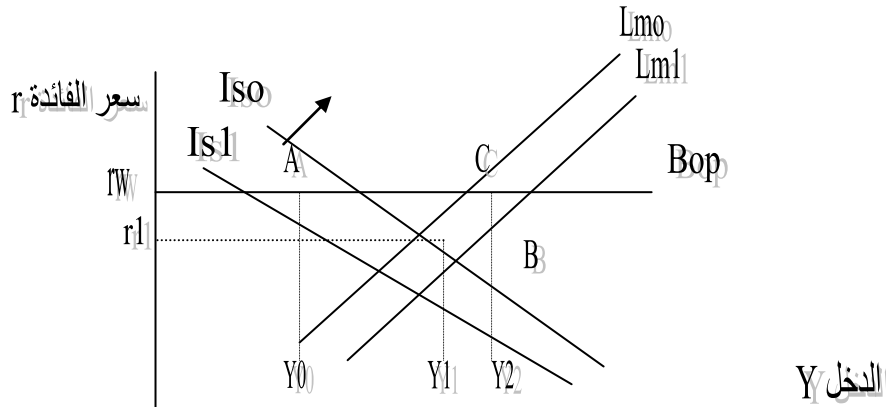
والشكل الآتي يوضح اثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت وكما يلي :



شكل رقم (2) اثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ إن البنك المركزي يقوم بشراء عملته للحفاظ على سعر الصرف مما يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية ويستمر هكذا حتى يتساوى تدفق راس المال إلى الخارج مع حجم التوسع النقدي بحيث يعود مستوى عرض النقد إلى ما كان عليه أي يعود من (Lm1) إلى (Lm0) وسعر الفائدة يرتفع من r إلى rw ويتوقف التدفق الرأسمالي ويعود الدخل (Y1) إلى مستواه Y ويشير هذا التحليل إلى أن اثر الصدمة المحلية على الدخل غير قابلة للاستمرار في ظل ثبات سعر الصرف.

أما عندما يكون سعر الصرف مرناً , فان الصدمة النقدية المحلية المتمثلة في التوسع النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تدفق رأسمالي خارجي ثم عجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف وهذا الارتفاع في سعر الصرف يؤدي إلى تحسين الحساب الجاري وتحفيز التوظيف والدخل وهذه العملية تستمر إلى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى دخل يتلاءم في استيعاب الزيادة الحاصلة في عرض النقد وبما أن سعر الفائدة يجب أن يعود إلى مستوى (rw) فان الدخل يزداد إلى Y2 بالتناسب مع الزيادة في النقود وسوق السلع IS ينتقل من ISO إلى IS1 والشكل البياني الآتي يوضح ذلك.



شكل رقم (3) اثر التوسع النقدي في ظل نظام صرف مرن

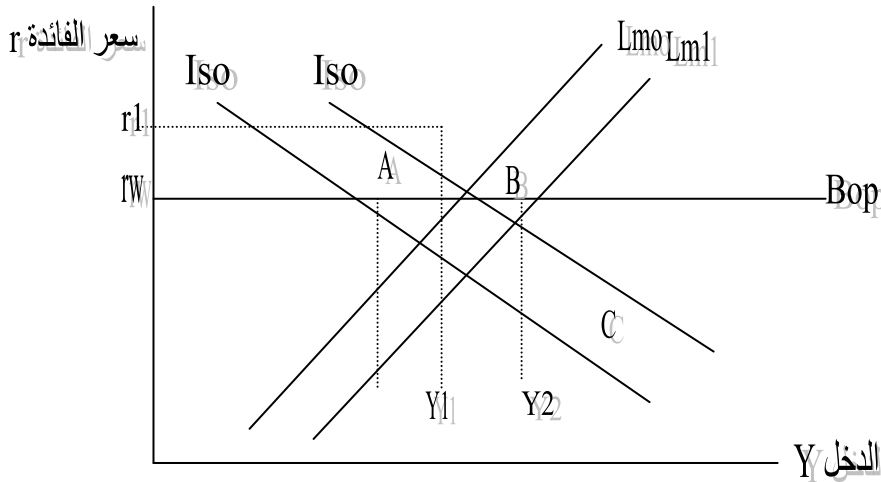
ب - الصدمة الحقيقية وسعر الصرف

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى عدد من الآثار تتمثل في الآتي :

1- ارتفاع سعر الفائدة المحلي من r_w إلى r_1

2- يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تدفق رأس المال إلى الداخل وبالتالي ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات .

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يشتري البنك المركزي النقد الأجنبي ويبيع عملته حفاظاً على سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة السيولة إلى أن يتساوى عرض النقد والطلب على النقد عند مستوى سعر الفائدة (r_w) ويحدث هذا عند ارتفاع الدخل إلى (Y_2) ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والقطاع الخارجي عند النقطة (C) وكما يظهر لنا في الشكل البياني الآتي (1)



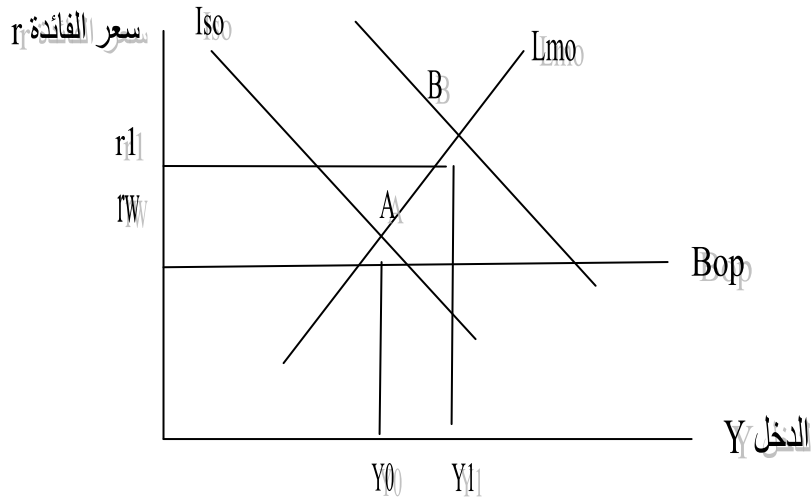
شكل رقم (4) اثر توسع السياسة المالية في ظل نظام صرف ثابت

يوضح لنا هذا التحليل إلى أن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في ظل ثبات سعر الصرف.

إما في حالة مرونة سعر الصرف فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الدخل والتوظيف , ولكن اثر كلا من التوسع المالي على الدخل واثار ارتفاع قيمة العملة المحلية على الدخل متساويان ولكنهما متعاكسان مما يجعل كل من الدخل والتوظيف يعودان إلى ما كانا عليه وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات وسوق النقد وسوق السلع عند النقطة (A) كما في الشكل البياني التالي :

Is1

¹ - د. علي توفيق الصادق / مصدر سبق ذكره ص 64-69



شكل رقم (5) اثر توسع السياسة المالية في ظل نظام صرف مرن

وبدل هذا التحليل على ان السياسة المالية تفقد تأثيرها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرناً. ونستنتج من نموذج ماندل انه في ظل نظام الصرف الثابت يعد عرض النقد متغيراً داخلياً لذلك فان الاضطرابات التي تحصل في سوق النقد المحلي يتم امتصاصها من خلال التغيرات في الاحتياطيات الدولية دون التأثير في أوضاع العرض والطلب في سوق السلع التي تقرر مستوى النشاط الاقتصادي وعندما تكون الصدمات المحلية حقيقية يجب تعديل سعر الصرف لتحقيق استقرار الناتج من خلال سحب الطلب الخارجي . وبشكل عام انه في ظل صدمات عابرة فان استهداف تحقيق الاستقرار في الناتج يتطلب تعديل سعر الصرف عندما تنشأ الصدمة من الخارج أو من سوق السلع المحلية , وتثبت سعر الصرف عندما تنشأ الصدمة من سوق النقد المحلية .

ثانياً : نموذج فلود وآخرين (Flood & Others model) ⁽¹⁾ تم تطوير هذا النموذج في أواخر عام 1989 من قبل فلود Flood وبهنداري Bhandari وهورن Horne لاختيار نظام الصرف الملائم من قبل صانعي السياسات الاقتصادية كاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية .

لقد بنى فلود FLOOD وجماعته نموذج لاختيار نظام الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية باستخدام عدد كبير من المعادلات الرياضية استند عليها النموذج لقياس الصدمات الاقتصادية الحقيقية والنقدية ويتم على أساسها اختيار نظام الصرف حيث يتميز بقدرته على قياس قوة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد

وقد تم بناء النموذج وفق ثلاث معادلات هي :

حالة التوازن في سوق النقد money market

¹- FLOOD R.P.& OTHERS "EVOLUTION OF EXCHANGE RATE REGIMES " IMF STAFF PAPER VOL 36 NO 4 DEC 1989 P (810-830)

ودالة عرض لوكاس Lucas supply Function
وعلاقة تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity
وان جميع هذه المتغيرات باللوغاريتمات

$$M_t - P_t = Y_t + W_t \dots\dots\dots 1$$

$$Y_t = B(P_t - E_{t-1} P_t) + U_t \dots\dots\dots 2$$

$$P_t = P_t^* + e \dots\dots\dots 3$$

حيث ان

$$M_t = \text{عرض النقد}$$

$$P_t = \text{مستوى الأسعار المحلية}$$

$$Y_t = \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$W_t = \text{حد الخطأ العشوائي ومنه تقاس الصدمة النقدية}$$

$$U_t = \text{حد الخطأ العشوائي ومنه تقاس الصدمة الحقيقية}$$

$$e = \text{سعر الصرف}$$

$$B = \text{ميل دالة عرض السلع المحلية}$$

$$E_{t-1} P_t = \text{السعر المتوقع}$$

$$P_t^* = \text{ثابت} \quad * \text{ أي انه يساوي صفر}$$

ففي المعادلة السابقة رقم (1) عملية تحديد عرض النقد المحلي (M_t) تعتمد على نظام الصرف المستخدم فان تبني القطر نظام صرف مرنا فان عرض النقد يكون متغيرا خارجيا و افتراض أن $M_t =$ صفرواذا تبني نظام الصرف الثابت يكون M_t متغيرا داخليا ويحدد كالأتي باستخدام المعادلتين الأولى والثالثة (1)

$$M_t = Y_t - S$$

وسعر الصرف ثابت وتكون S مساوية للصفر , وكما تعرض النموذج لاحتساب الصدمة النقدية باعتبارها التغير في الخطأ العشوائي لدالة الطلب على النقود , وعد الصدمة الحقيقية هي الخطأ العشوائي لصدمة الإنتاجية المحتسبة من دالة عرض لوكاس وهاتان الصدمتان غير مترابطتين ولكن توزيعاتهما تضمنت عنصر التغير الزمني , وأكد النموذج أن نظام الصرف يحدد العرض المحلي للنقد فإذا تبنت الدولة أسعار صرف مرنة ,

¹ -لمزيد من التفاصيل انظر :

-عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي / مصدر سبق ذكره ص 79-81

فان عرض النقد سيكون تحديده خارجيا Exogenously Determined , إما إذا تبنت الدولة نظام صرف ثابت , فان عرض النقد يصبح متغيرا داخليا Endogenous Variable , وتم عرض الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسة بين نظام الصرف الثابت والمرن , أي يختار صانع السياسة في الزمن الماضي النظام الذي سيجد تطبيقه في الزمن الحالي (t) ويبني خطه للنظام الذي سيطبق بعده في الفترة المستقبلية (t+1) ويوجد تكلفة ثابتة لكل تحول في أنظمة الصرف خلال الفترات .

كما وركز النموذج على العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم واختيار نظام الصرف فالأحداث غير الطبيعية (كالحروب أو الكوارث الطبيعية) تستلزم زيادة الإنفاق الحكومي وتحرك تبعاً له الضغوط التضخمية التي تتعارض مع استمرار المحافظه على معدل سعر الصرف الثابت وتحجز الأولوية الكبرى خلال هذه الفترات لتحقيق أهداف اتفاقية معينة (تمويل المجهود الحربي) فإنها ستكون بقبول التضخم الناتج مؤقتاً والتخلي عن الأسعار الثابتة كنتيجة طبيعية لذلك .

ولقد افترض النموذج أن تمويل الإنفاق الحكومي هي خلق النقود والمعروف إنها حساسة ومؤثرة في اختيار نظام الصرف , فعندما تكون أسعار الصرف ثابتة يكون التضخم المحلي وخلق النقود مقيد بنظام التضخم العالمي وبما أن خلق النقود هي المصدر الوحيد للدخل الحكومي في النموذج فسيكون الإنفاق الحكومي متغيراً داخلياً , بينما في ظل نظام الصرف المرن لا يتقيد التضخم المحلي وخلق النقود كثيراً بمعدل التضخم العالمي لذا فان الإنفاق الحكومي سيكون متغيراً خارجياً .

وقد توصل هذا النموذج إلى أن أسعار الصرف المرنة تبقى محتفظة بفائدة تغلبها على مشكلات صدمات العرض كما وان اضطرابات الإنفاق الحكومي المرغوب تقود إلى صياغة خطة تتضمن التخلي ولو مؤقتاً عن سعر الصرف الثابت حتى تجتاز هذه الصدمات دورتها وتتراوح هذه الخطة مع خطة أخرى لإعادة نظام الصرف الثابت في المستقبل .

الفصل الثاني / سياسة سعر الصرف في العراق

تمهيد:-

ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل اساس على الخارج بتوفير مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها والذي هو عاجزاً عن انتاجها محلياً لذلك فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصادات الصناعية المتقدمة ويتحدد معنى الارتباط بقيمة كل من الصادرات والاستيرادات ونسبتهما الى الناتج المحلي الاجمالي , فالعراق بلد نام , ليس لانه لايملك موارد انتاجية كافية , وانما لان هذه الموارد غير مستغلة استغلالاً تاماً وكفوءاً , وتنعكس مظاهر ذلك في اغلب نواحي الحياة الاقتصادية , لذلك

فان معالجة المشكلات الاقتصادية فيه يجب ان تبدأ من الاحاطة الكاملة بطبيعة بنية الاقتصاد العراقي التي تحدد شروط النمو والتنمية وأيضاً الوقوف على مدى ملائمة نظام الصرف القائم في العراق وذلك في ضوء ماتم التوصل إليه من العوامل التي تحدد اختيار نظام الصرف في الدول النامية في الفصل الاول , إذ أن العراق قد اخذ بنظام الصرف الثابت منذ إصدار أول عملة عراقية عام 1931 واستمر العمل على هذا النظام حتى الوقت الحاضر رغم التغييرات التي طرأت على النظام النقدي الدولي وعلى الاقتصاد العراقي نفسه .

المبحث الأول

تطور سعر الصرف في العراق

أولاً : مدخل تاريخي (1)

لقد عرف العراق العمل المصرفي قبل غيره من دول العالم فقد تداولت معابد بابل في عصور سحيقة تصل الى عام 2000 (ق.م) أنواعاً مختلفة من الصيرفة مثل منح القروض وفرض الفوائد ووسائل ائتمان , ولكن هذه البدايات لم تتواصل على مدى تاريخ الدولة حتى مجيء العثمانيين الذين احدثوا في الدولة خراباً اقتصادياً واسعاً اذ ادخلوا معهم القاعدة المعدنية الثنائية عام 1534 م التي كان النظام النقدي العثماني قائماً عليها وذلك بنسبة (15/1) من الذهب والفضة غير ان قاعدة الذهب كانت هي السائدة في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية بما فيها العراق وقد شهدت فترة السيطرة العثمانية الممتدة من عام (1516-1916) شيوع عملات أجنبية أخرى متدولة منها الروبية الهندية الباوند الإنكليزي و الروبل الروسي في مناطق متعددة من العراق . واستمرت هذه الفوضى النقدية حتى عام 1914 اذ أصدرت الحكومة العثمانية عام 1915 عملة ذهبية مغطاة بقرض ذهبي من بنوك المانيا والنمسا واستغلت الحكومة العثمانية الإصدار الورقي إلى أقصى حد ممكن مما أدى إلى تضخم في الإصدار النقدي وتدهور قيمة العملة واستمر هذا الحال حتى عام 1916 , وحين دخل الإنكليز للعراق في 23 تشرين الثاني عام 1914 جلبوا معهم الروبية الهندية وقد كانت قاعدة النقد الهندية قائمة على الصرف بالإسترليني مما جعل العراق يتبنى القاعدة نفسها , وأصبحت الروبية الهندية هي وحدة النقد الرسمية حتى عام 1932 الى ان تم منع تداولها بصدور القانون رقم (40) لعام 1933 , وتم تنفيذه اعتباراً من 1933/10/1 وعندها تم منع تداول الروبية الهندية واعتبر ذلك بداية لتأسيس نظام النقد الوطني العراقي

¹ - لمزيد من التفاصيل انظر :

- د. عبد المنعم السيد علي / اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقتصاد النامية مع اشارة خاصة للعراق ج2 / ط2 / بغداد / الجامعة المستنصرية 1986/ ص 318-323
- د. وداد يونس يحيى / النظرية النقدية - النظريات والمؤسسات والسياسات / دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل 2001 / ص 157-165
- د.عوض فاضل (النقود والبنوك) دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 ، ص 303-314

ثانيا : نظام الصرف في العراق (1)

إن نظام الصرف السائد في العراق هو النظام الثابت منذ تاسيس نظام النقد الوطني حتى الوقت الحاضر وقد قسمت هذه المدة إلى عدة مراحل حسب الفترات التي جمعت صفات متماثلة أو أحداث فاصلة تجعل من تلك الفترات متميزة و كما يأتي :

1- من عام 1931-1946 نظام الصرف بالذهب (الصرف بالإسترليني) :-

قبل عام 1931 , لم يكن في العراق عملة محلية ففي عام 1921 اعلن رسميا ان العراق دولة مستقلة ولكن تحت الانتداب البريطاني وعندها ظهرت مطالبة شعبية بإصدار عملة محلية وطنية , وقد بدأت الحكومة العراقية بالتفكير جديا بإصدار عملة محلية وطنية في عام 1922 , وكان المقترح أن تكون وحدة القياس للعملة العراقية هي الدينار العراقي ولم يخضع للمناقشة الا في عام 1926 , وهذا المقترح كان مقدماً من قبل وزارة العدل الى وزارة المالية , و ثم عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حيث لاقى معارضة شديدة بسبب إسناد إصدار العملة العراقية إلى الباون الإسترليني , ويتم عن طريق لجنة للعملة مركزها لندن , وجاءت لائحة من المقترحات بخصوص إنشاء مصرف وطني مركزي لإصدار العملة العراقية وادارتها وهذا لم يتحقق اذ استمرت الاوضاع هكذا حتى عام 1930 , وفي ذلك الوقت انتشرت اشاعة حول تخفيض سعر الروبية الهندية مقارنة بالباون الإسترليني مما ادى الى اثاره مخاوف العراقيين خصوصا على معاملاتهم التجارية المعتمدة بهذه العملة , ونتيجة لذلك اتخذ مجلس الوزراء في (17/3/1930) قراراً يقضي بالاسراع في اصدار قانون العملة العراقية اساسه معادلة الدينار العراقي بالباون الاسترليني دون سك دنانير ذهبية في التداول وتمت المطالبة بمصرف وطني وقاعدة نقدية ذهبية وقد اتخذت الحكومة برأي الخبير (يانغ) فأصدرت القانون رقم (44) لسنة 1931 الذي تبنى نظام قاعدة الصرف بالذهب وجعل قيمة الدينار العراقي مساوية الى (7.322382) غراما من الذهب الخالص وتم تشكيل لجنة للعملة العراقية مقرها في لندن , الا انه في عام 1931 سادت بطالة وكساد عالميين خاصة في بريطانيا مما جعل بريطانيا تتخلى عن قاعدة الذهب وبالتالي تم تاجيل تنفيذ قانون العملة العراقية (2) , وقد تم تعديله في نفس العام ونص التعديل على فك ارتباط الدينار بالذهب وأصبح الدينار العراقي يعادل باون إسترليني واحد بتاريخ (17/12/1931) بموجب قانون تعديل قانون العملة

¹- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة

- البنك المركزي العراقي (ذكرى اليوبيل الفضي لتاسيس البنك المركزي العراقي) مطابع ثيان , بغداد 1972 , ص 59- 78
- د. عبد المنعم السيد علي التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 2 1985 , ص 60-67

²- لمزيد من التفاصيل انظر

- د. عبد المنعم السيد علي (التطور التاريخي للانظمة النقدية) مصدر سابق ص 68-69
- د. محمد فهمي / (النقود والائتمان) , مكتبة نهضة مصر , 1949 ص 69

العراقية (44) لعام 1931 القانون رقم (101) لعام 1931 ، وبعد ان خرجت بريطانيا من قاعدة الذهب عام 1931 اتجهت بعض الدول التابعة لها بربط عملاتها بالجنيه الإسترليني ومنها العراق وقطعت علاقة عملاتها بالذهب وربطت اسعار صرفها بالباون الإسترليني ، وبهذا خضع الدينار العراقي لقاعدة الصرف بالإسترليني وبالتالي كونت بريطانيا مع هذه الدول ما يسمى بالكتلة الإسترلينية والتي هي تنظيم نقدي يتم بموجبه ربط قيمة العملة الوطنية للدولة العضو بالباون الإسترليني والاحتفاظ بأغلب احتياطياته النقدية على شكل ودائع وموجودات استرلينية في لندن ويحق لاعضائها حرية تحويل الموجودات وانتقالها فيما بينها وبين الدول الاخرى ومن ضمن دول الكتلة الاسترلينية (استراليا و الهند و نيوزلنده و العراق ومصر وفلسطين وايرلندا الشمالية و اتحاد جنوب افريقيا و لايفيا)⁽¹⁾ وتقوم بريطانيا بتسوية مدفوعاتها دوليا فتستطيع الدفع داخل الكتلة بالباون الاسترليني وايضا استحوادها على متحصلات العملات الصعبة لدول الكتلة وبذلك تستطيع الشراء من خارج الكتلة ، وقد نتج عن ارتباط هذه الدول بالكتلة الاسترلينية نتائج خطيرة على اقتصادها تمثلت في⁽²⁾ .

أ- تحديد صرف عملات دول الكتلة من قبل الحكومة البريطانية

ب- وضع قيود على التجارة الخارجية لدول الكتلة بما يخدم مصلحة بريطانيا

ج- اصبحت دول الكتلة في مركز تابع للجنيه أي ان العملات المحلية لدول الكتلة تتحدد اسعار صرفها بالجنيه وما يطرا عليه من تغيرات

ويتبين ان الارتباط بالكتلة لم يوفر الحماية الكافية لعملات تلك الدول من الصدمات الخارجية التي كان يتعرض لها سعر صرف الجنيه في السوق الدولية ، كما اصبح من غير الممكن لتلك الدول اجراء التسويات الدولية الا بالجنيه الاسترليني اذ اتبعت جميع دول الكتلة طريقة واحدة في دعم علاقة عملاتها بالباون الاسترليني عن طريق شراء الباونات الاسترلينية بالعملة المحلية عندما ينخفض سعر صرف عملتها وتقوم ببيع الباونات الاسترليني عندما يميل سعر صرف العملة المحلية الى الارتفاع ، الا انه باعلان الحرب العالمية الثانية طرأت تغيرات في العلاقات بين دول الكتلة الاسترلينية واصبحت هناك ترتيبات قانونية ملزمة تسمى بالمنطقة الاسترلينية ، ففي عام 1939 انسحبت غالبية الدول الاعضاء المحايدة من الكتلة الاسترلينية فتعرضت موجودات بريطانيا من الذهب والعملات الاخرى الى تناقص كبير لذلك قامت الحكومة البريطانية في تموز عام 1940 بإصدار مرسوم تغيرت بموجبه العلاقات المرنة بين دول الكتلة الإسترلينية الى ترتيبان قانونية ملزمة وأصبحت المنطقة تضم بريطانيا والمستعمرات البريطانية و المقاطعات المستقلة ذاتيا و مناطق الانتداب البريطاني ومصر و العراق وبذلك استطاعت بريطانيا ان تمول

¹-كراونر ج . ف / الموجز في اقتصاديات النقود / ترجمة مصطفى كامل فايد / دار الفكر العربي / مصر 1951، ص 354

²- د. محمد فهمي / مصدر سبق ذكره ص 156

احتياجاتها الحربية والمدنية مقابل إصدارها اذونات على الخزانة البريطانية استعملتها كغطاء لدفع قيمة مشترياتها وان استخدام و صرف الاذونات لا يتم الا برغبة بريطانيا وقدرتها على الوفاء بديونها وبذلك تراكمت للمستعمرات والدول التابعة ديون مستحقة على بريطانيا تقدر ب (3000) مليون جنيه إسترليني حتى كانون الاول عام 1944 وعرفت بمشكلة الأرصدة الإسترلينية , ولكن لم تكن مشكلة ذات شان من الناحية الواقعية بقدر ماهي مشكلة شكلية لان بريطانيا تتمتع بالسيادة والسلطان على الدول التابعة لها حيث باستطاعتها من الناحية العملية تجميد تلك الديون وأيضا تجميد ارصدة دول الكتلة وقد نفذت ذلك فعلا في العراق على اثر حركة مايس عام 1941 وهذا التأثير جاء نتيجة ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الإسترليني .

2- من عام 1947 لغاية 1981 نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل(نظام برتون وودز)⁽¹⁾

وبعد صدور القانون رقم (42) لعام 1947 الذي عدل قانون العملة رقم (44) لسنة 1931 اخذ بنظام الغطاء الكامل للعملة الذي يتكون من الذهب والعملات الأجنبية و السندات الأجنبية بنسبة لا تقل عن (70%) من القيمة الاسمية للعملة المصدرة (أي الأوراق النقدية والمسكوكان المساعدة وسندات عراقية حكومية لا تتجاوز نسبتها (30%)) وقامت الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم (43) لعام 1947 , الذي تناول إعادة تقييم الدينار العراقي وحدد قيمة الدينار بما يعادل (3.58134) غرامات من الذهب الخالص وبموجبه ارجع نظام العملة في العراق من نظام الصرف بالباون الإسترليني إلى نظام التحويل إلى الذهب والذي كان مقررا له أصلا في قانون العملة العراقية رقم (44) لعام 1931 باستثناء إجراء واحد وهو التحويل حيث يتم بواسطة الدولار الأمريكي بدلا من الباون الاسترليني نتيجة توقيع العراق على اتفاقية برتون-وودز في عام 1947 اذ كان لابد من تثبيت سعر صرف الدينار العراقي انسجاما مع أحكام المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق وبمقدار معين من الذهب والدولار الأمريكي .

و بعد ان تم توقيع العراق على اتفاقية صندوق النقد الدولي المسماة باتفاقية

برتون وودزمن عام 1947 , بدأت هنا مرحلة جديدة لسعر صرف الدينار العراقي تتحقق باستقلاله عن الجنيه الاسترليني خصوصا بعد صدور القانون رقم (43) لعام 1947 القاضي بتأسيس المصرف الوطني العراقي (البنك المركزي العراقي حاليا) براس مال قدره (5000.000)

¹ -لمزيد من التفاصيل انظر :

- د. فالح الشيكلي (الجهاز المصرفي عبر التاريخ القديم والحديث) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية / الجامعة , عدد 1, 2000, ص

207-191

- د. عبد المنعم السيد علي (اقتصادات النقود والمصارف) ج 2 , مصدر سابق , ص 312- 317

- البنك المركزي العراقي (ذكرى اليوبيل الفضي) مصدر سابق , ص 123

خمسة ملايين دينار يدفع نصفه عند التأسيس والنصف الاخر يبقى احتياطاً مضموناً من قبل الخزانة وبذلك تولى المصرف الوطني العراقي مهمة اصدار العملة ومراقبتها ورسم السياسة النقدية للدولة , ألا انه في عام 1949 تم تغيير قيمة الدينار العراقي وحددت بـ (2.48828) غراماً من الذهب الخالص بموجب القانون رقم 3 لعام 1949 ولكن رغم التعديلات السابقين عام 1947 وعام 1949 بقي الدينار العراقي على علاقته السابقة بالباون الاسترليني في الوقت الذي لا يمكن فيه تحويل الباون الاسترليني الى الذهب الا عن طريق الدولار الامريكي , وقد اصدر المصرف الوطني اول مجموعة من الاوراق النقدية والتي تحمل اسمه في 17/9/1950 كما صدر في عام 1956 قانون رقم (72) باسم قانون البنك المركزي العراقي (أي تبديل تسمية المصرف الوطني) والذي تضمن زيادة رأس مال المصرف من خمسة ملايين الى خمسة عشر مليوناً واستمر العمل بقانون العملة رقم 44 لعام 1931 حتى عام 1958 , ففي 23 حزيران من عام 1959 اعلن العراق خروجه من المنطقة الإسترلينية والغي قانون رقم 44 لعام 1931 بعد تشريع قانون عملة الجمهورية العراقية رقم (92) لعام 1959 والذي حافظ فيه على نفس القيمة الذهبية المقررة للدينار العراقي بموجب القانون رقم (3) لعام 1949 وبالقيمة (2.48828) غراماً من الذهب الخالص أي ما يعادل (0.3382) دينار لكل دولار امريكي . وفي منتصف عام 1964 خضعت المصارف في العراق الى تغيير شامل من خلال تأميم المصارف التجارية , وفي هذا الاتجاه جاء ضمن اهداف التأميم منح السلطات الواسعة للبنك المركزي للهيمنة على القطاع المصرفي , بهدف احكام الرقابة على المصارف الخاصة لا سيما الاجنبية منها , فقد صدر قانون مراقبة المصارف رقم (197) لسنة 1964 في اليوم السابق للتأميم , وكان من ضمن الأهداف التي جاء بها تأميم المصارف التجارية في العراق هو تكوين وحدات مصرفية كبيرة , وهنا خولت المؤسسة العامة للمصارف التي تولت مهمة الإشراف وتنظيم نشاط المصارف التجارية الى جانب البنك المركزي العراقي صلاحية إجراء عملية (الدمج المصرفي) * حيث شهدت هذه الفترة زيادة عدد المصارف التجارية والمتخصصة إلا انه في العام 1967 أصبح عدد المصارف بعد أول عملية للدمج أربعة مصارف هي (1)

أ- مصرف الرافدين ب- البنك التجاري العراقي ج- بنك الاعتماد العراقي د- بنك بغداد
كما خضعت المصارف التجارية لعملية دمج اخرى وكذلك المصارف المتخصصة في عام 1970 فاصبح عدد المصارف التجارية العاملة في العراق مصرفين فقط هما :

أ- مصرف الرافدين ب- المصرف التجاري

* الدمج المصرفي : هو عملية توحيد مصرفين او اكثر تحت ادارة واحدة عن طريق تحويل الاسهم او بشراء الموجودات وتحمل الالتزامات

¹ د. وداد يونس يحيى / مصدر سبق ذكره ص 178 - 194

وكانت اخر عملية دمج شهدها الجهاز المصرفي هي دمج مصرف الرافدين والمصرف التجاري بمصرف واحد سنة 1974 واصبح المصرف يعمل باسم مصرف الرافدين براس مال قدره 30 مليون دينار .

كما صدر في العام 1976 قانون جديد برقم (64) تحت اسم قانون البنك المركزي العراقي الذي الغى قانون العملة وقانون البنك المركزي السابقين ونصت المادة (32) منه على ان وحدة العملة في العراق هي الدينار العراقي بقيمة (2.48828) غراما من الذهب الخالص أي مايساوي (0.3382) دينار لكل دولار امريكي , وقد حافظ الدينار العراقي على نفس القيمة الذهبية المقررة له حتى عام 1982 , الا انه خلال الفترة من 1974 ولغاية 1980 شهدت تامين النفط وارتفاع اسعار النفط وزيادة الطلب العالمي فهذه الاحداث ادت الى حصول العراق على موارد مالية اضافية بسبب تعديل اسعار النفط بعد عام 1973 وزيادة حصة العراق من الانتاج العالمي .

3- من عام 1982 الى الوقت الحاضر (التعددية في اسعار الصرف)

مع بداية الثمانينات شهد العراق حرب الخليج الاولى ونتيجة لهذه الحرب ظهرت الحاجة الى موارد نقدية ضخمة لتمويل النفقات العسكرية الامر الذي دفع نحو تاكل الاحتياطات الاجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي والذي تزامن مع انخفاض اليرادات النفطية وظهور عجز في ميزان المدفوعات , واستمر هذا العجز نتيجة استمرار زيادة الطلب على العملات الاجنبية , مما ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي , ونلاحظ ان قيمة الدينار العراقي انخفضت خلال العام 1982 مقابل الدولار الامريكي بما مقداره (0.033) دولار عما كانت عليه سابقا . ثم ما لبثت ان انخفضت مرة اخرى خلال الفترة (1983-1987) وبما مقداره (0.1693) دولار عن العام (1982) ونتيجة لظروف الحرب العراقية- الايرانية ونفقاتها العسكرية الهائلة والشحة الكبيرة في الصرف الاجنبي فقد لجأت السلطة النقدية في الدولة وكحل لهذه الازمة الخانقة الى مجموعة من الاجراءات لتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة من النقد الاجنبي وبين توفير المستلزمات العسكرية والسلع الحربية وما هو ضروري من السلع الاستهلاكية والاستثمارية , فقد وضعت القيود على التحويل الخارجي ومنها (1)

أ- قامت بتقليص تخصيصات السفر لاجراض السياحة والاجراض الرسمية

ب- تقليص تحاويل العاملين في القطر غير العراقيين .

ورغم هذه الاجراءات الا ان قيمة العملة المحلية انخفضت اكثر في الاسواق الخارجية وترتب على ذلك وجود سعرين للصرف الاجنبي تجاه الدينار العراقي هما السعر الرسمي والسعر الموازي , يقصد بسعر الصرف الرسمي انه السعر المحدد من قبل البنك المركزي والذي تجري بموجبه

¹ - البنك المركزي العراقي / دور السياسة النقدية خلال فترة الحرب (المؤتمر العلمي الثالث / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد / قسم الاقتصاد)

المعاملات الاقتصادية العراقية مع الخارج , اما سعر الصرف الموازي فهو السعر الذي يسود في سوق الصرف الموازي (غير الرسمية) والذي تتم فيه المعاملات الاقتصادية غير الرسمية وعادة ما يطلق عليه السوق السوداء , نتيجة رفض الدولة للتعاملات الجارية فيها . وظهرت هذه السوق لأول مرة في عام 1982 , واصبحت هذه السوق مصدراً مهماً من مصادر التمويل العامة والمؤثرة في معاملات الدولة مع الخارج وايضا اصبحت ذات تاثير في التحركات السعرية وتخصيص الموارد .ومما يلاحظ ان البنك المركزي حاول تشجيع التعامل مع السوق الرسمي اذ انه يدفع سعر اعلى عند شراء العملات الاجنبية لتشجيع المواطنين على التعامل مع البنك المركزي العراقي ولاجل توفير الكمية المناسبة من العملات الاجنبية لطالبيها سواء كانوا مصدريين او مستوردين , ويتبين من الجدول رقم (2) ان السعر الموازي في عام 1982 كان يساوي (0.48) دينار حتى وصل عام 1985 الى (1.176) دينار عراقي لكل دولار امريكي في السوق الموازي في حين كان السعر الرسمي يساوي (0.3108) دينار عراقي لكل دولار امريكي , ومع استمرار حرب الخليج الاولى استمر الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي وكانت النتيجة عدم الاستقرار النقدي بسبب ظروف الحرب , ونرى ان العراق اخذ بنظام الرقابة الصارمة خلال فترة الحرب العراقية الايرانية من خلال ما اتخذه من اجراءات للسيطرة على موارد النقد الاجنبية بقصد توجيهها الى المجالات الاكثر اهمية في تغطية نفقات الحرب , واستمر الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يتسع اكثر فاكثر واخذ دور سعر الصرف الرسمي يتلاشى في التعامل الخارجي بسبب ظهور سعر الصرف المرن الذي تحدده السوق الموازية⁽¹⁾ . خصوصا خلال فترة حرب الخليج الثانية عام 1991 وهو العام الذي بدأ فيه تنفيذ قرارات الحصار الاقتصادي والذي استمر معه تحرك سعر الصرف الأجنبي تجاه الدينار العراقي في الأسواق الموازية بعيدا عن سعره الرسمي حيث كان السعر الموازي عام 1991 يساوي (10) دنانير عراقي لكل دولار امريكي , واستمر ارتفاع سعر الصرف حتى وصل عام 1992 الى (21) ديناراً عراقياً لكل دولار امريكي كما هو موضح في الجدول رقم (2) , و نرى انّ هذه السوق حققت انخفاضاً في القيمة الخارجية لقيمة الدينار العراقي في حين بقي السعر الرسمي ثابتاً نتيجة قيام البنك المركزي بالحفاظ على سعر صرف رسمي ثابت للدينار العراقي رغم الظروف التي مر بها خلال فترتي حرب الخليج الأولى والثانية كل هذه الأحداث أدت إلى ظهور اختلال كبير في مختلف القطاعات الاقتصادية إذ أدى ذلك إلى عدم الاستقرار النقدي والجدول (2) يبين درجة الاختلاف بين أسعار الصرف الرسمية والموازية للدينار العراقي خلال السنوات (1982-2002)

¹ - د. مظهر محمد صالح (التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف) المؤتمر القطري الاول للاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة 2000 ص 1

جدول (2) أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالسعرين الرسميين والموازي للسنوات (1982-
(2002)

السنة	السعر الرسمي دينار لكل دولار واحد	السعر الموازي دينار لكل دولار واحد
1982	0.298	0.48
1983	0.3108	0.501
1984	0.3108	0.501
1985	0.3108	1.176
1986	0.3108	1.174
1987	0.3108	1.174
1988	0.3108	2
1989	0.3108	3
1990	0.3108	4
1991	0.3108	10
1992	0.3108	21
1993	0.3108	74
1994	0.3108	456
1995	0.3108	1674
1996	0.3108	1170
1997	0.3108	1471
1998	0.3108	1620
1999	0.3108	1972
2000	0.3108	1930
2001	0.3108	1929
2002	0.3108	1957

المصدر : البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / نشرات مختلفة

ويمكن تاشير بعض أسباب انخفاض قيمة الدينار العراقي والتي ترجع في معظمها إلى أسباب غير اقتصادية وكما يأتي (1) :

- أ- قيام البنك المركزي بتمويل العجز المستمر في الميزانية الحكومية باصدار نقدي جديد مما أدى إلى زيادة كبيرة في عرض النقد
- ب- عدم قدرة البنك المركزي على تلبية احتياجات المواطنين بصورة تامة من العملات الأجنبية .
- ت- زيادة النفقات الحكومية مقابل انخفاض الإيرادات بسبب تراجع مستوى الإنتاج والطاقة الإنتاجية بشكل كبير مما جعل الحكومة تلجأ إلى البنك لتمويل نفقاتها .
- ويتبين لنا ان الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يتسع أكثر فأكثر مما جعل دور سعر الصرف الرسمي يتلاشى في التعامل الخارجي , ونتيجة لذلك لجأ البنك المركزي لاعتماد سياسة تعدد أسعار الصرف رسمياً وهي سياسة ليست جديدة إذ لجأت إليها عدد من الدول كسوريا ومصر والمكسيك وتراوح عدد أسعار الصرف فيها بين (2-5) سعر صرف . لكن الجديد في سياسة البنك المركزي العراقي هو اعتماده على أكثر من (أحد عشر) سعراً للصرف²

¹- يراجع في ذلك :

- صلاح الدين مهدي موسى / أثر تقلبات سعر الصرف في تجارة البلدان النامية الخارجية مع إشارة خاصة للعراق / اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد / 1989/ 282-291

²- لمزيد من التفاصيل :

وهذا العدد من اسعار الصرف يسبب العديد من المشاكل واولها هو مسالة اجراء وقيد الحسابات القومية والخارجية والمقاييس المستخدمة في احتسابها وبالتالي تكون النتائج غير دقيقة مما يسبب مشكلة كبيرة للمخططين سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الخاص فضلاً عن ان¹ :

- 1- تعدد أسعار الصرف يؤدي إلى نمو السوق السوداء , لان سعر الصرف الاجنبي بالدينار سيكون مختلف بين الاستعمالات المختلفة للصرف الاجنبي
- 2- هروب رؤوس الاموال باستمرار وتدققها بما يؤدي الى استنزاف الاحتياطيات من الصرف الاجنبي
- 3- انحراف للاسعار النسبية لسلع التبادل في السوق المحلية مقارنة مع الأسعار النسبية في السوق الدولية مما يؤدي الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وتسوية القرارات الخاصة بالانتاج والاستهلاك
- 4- تحتاج الى تكاليف ادارية اضافية من البنك المركز.

المبحث الثاني

النظام الأمثل لصرف الدينار العراقي (2)

لقد مر العراق بمراحل مختلفة شهد خلالها احداث كثيرة سياسية واقتصادية كانت لها تاثيراتها على سعر الصرف ابتداء من عام 1931 صدر قانون اساسه معادلة الدينار العراقي بالباون الاسترليني والذي عكس ملامح التبعية السياسية وفي عام 1947 تم تأسيس المصرف الوطني وعام 1959 خرج العراق من المنطقة الاسترلينية ليحقق استقلاله عنها وليرتبط من جديد بالدولار الامريكي وفي عام 1964 امتت المصارف حيث ظهر اثره عام 1965 وفي عام 1972 امم النفط حيث شهدت فترة السبعينات وفترة في العوائد المالية النفطية , الا انه مع بداية الثمانينات من القرن الماضي شهد العراق تطورات عديدة كان ابرزها حرب الخليج الاولى , حيث انتهى عهد وفترة العوائد المالية وبدأ الانفاق العسكري يتزايد بشكل كبير مع انخفاض الصادرات النفطية وانخفاض اسعارها الدولية , وهنا بدأ العراق بتمويل الانفاق الحربي والاستثمارات ولا سيما الصناعة الحربية منها عن طريق

- د. سعد عثمان , د. عبد الحسين جليل و د. كامل علاوي / ادارة سعر الصرف الاجنبي ازاء الدينار العراقي في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية / مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة / العدد الرابع 2002 ص 169 - 171

- البنك المركزي العراقي / تقرير غير منشور عن اسعار صرف الدينار العراقي 2001

¹- د. جليل شعبان ضد / اسعار الصرف في الاقطار النامية , دراسة غير منشورة / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة 1999 ص (1-11)

²- يراجع في ذلك :

- سعد حسين فتح الله / التنمية المستقلة , المفهوم والاستراتيجيات والمتطلبات دراسة مقارنة في اقطار مختارة , اطروحة دكتوراه .غير منشورة / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية 1992 ص 233

- صلاح الدين مهدي موسى / مصدر سبق ذكره ص 274 - 291

القروض الخارجية⁽¹⁾ مما أدى الى ظهور الدين الخارجي خلال تلك الفترة لذا فقد واجه العراق صعوبات اقتصادية كبرى ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية ومن ثم فترة الحصار وبعدها حرب الخليج الثالثة , ولقد القت كل تلك الاحداث بظلالها القاتمة على قيمة الدينار العراقي ودفعت بها نحو الانخفاض المستمر مقابل العملات الصعبة , ومما زاد الامر سوءاً قيام الحكومة بالتوسع بالاصدار النقدي وبكميات هائلة وبطريقة عشوائية بحيث اصبحت النقود تحسب بالاطنان وليست بالاعداد لتغطية النفقات غير المحدودة للحكومة , لذلك فان معالجة هذا الوضع والوصول الى نظام امثل لصرف الدينار العراقي يستلزم تحليل العوامل المحددة لنظم الصرف في ظل ظروف الاستقرار وظروف الاضطراب (عدم الاستقرار) للوقوف من خلالها على ما يناسب الدينار العراقي من نظام صرف لعبور هذه الازمة والعودة به نحو سابق عهده , وبما ان العراق من الدول النامية سيتم تطبيق العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في الدول النامية التي وضحنا اساسها النظري في الفصل الاول وسيتم التوصل الى تطبيقها على الطرف العراقي , من خلال التحليل الاتي :

اولا : تحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار في العراق

1- انفتاح الاقتصاد :

يتميز اقتصاد العراق كغيره من اقتصادات الدول النامية بكونه اقتصاداً مفتوحاً اذ تؤدي التجارة دوراً مهماً في مستوى الفعاليات الاقتصادية في العراق , وقد بلغت نسبة الانفتاح (93.3) في عام 1975 وهذا يشير الى اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي استيراداً وتصديراً وبالتالي فان هذه النسبة المرتفعة تبين مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي , الا ان هذه النسبة انخفضت ابان حرب الخليج الاولى ففي عام 1985 بلغت (55.7) ثم انخفضت اكثر عام 1988 حتى بلغت (45.3) وهذا مايتبين من خلال تتبع الجدول رقم (3) , وهذا الانخفاض يرجع الى قلة الصادرات وخصوصا النفط لانه يشكل نسبة كبيرة من صادرات العراق والمصدر الذي من خلاله يحصل على الموارد المالية وقد استمر هذا الانخفاض خلال بداية التسعينيات من القرن الماضي بسبب حرب اجتياح الكويت وما تلاها من حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي وتوقف تصدير النفط وبالتالي انخفضت نسبة الانفتاح الاقتصادي الى (7.109) لعام 1990 , واخذت الاوضاع تسوء نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي , فالعراق يعتمد اقتصاديا على صادراته من النفط التي تقرب من (98%) من اجمالي صادراته والتي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي له , والجدول رقم (4) يوضح اهمية النفط في الناتج المحلي الاجمالي , وقد تراجعت هذه النسبة بسبب الحصار الاقتصادي وفي ضوء هذه النتائج الظاهرة في الجدولين (3)

¹ - د. خزعل مهدي الجاسم (الضغوط التضخمية في العراق قبل واثاء الحرب , دراسة في الاسباب والاثار , المؤتمر العلمي كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد / جامعة بغداد 1985 ص 48

و (4) والتي تبين ان مؤشر الانفتاح الاقتصادي كان عاليا قبل بدء حرب الخليج الاولى , ولكن بدأ ينخفض خلالها ولا سيما بعد ما اخذت كلف الحرب تتقل كاهل العراق لذا فان الحكومة بدأت تلجأ الى سياسات تقليص التبادل التجاري وهذا ما اوضحه المؤشر , ويمكن اعتبار سنة 1985 هي نهاية لفترة وايدانا ببدأ فترة جديدة يظهر جلياً خلالها الانخفاض السريع في المؤشر حتى كاد يصل الى الصفر قبل وقوع حرب الخليج الثالثة عام (2003) وعلى العموم فان ارتفاع هذا المؤشر يتطلب الالتزام بنظام صرف ثابت ويمكن ان ينطبق ذلك على الفترة التي انتهت عام 1985 وانخفاضه يملئ اتباع نظام صرف يتسم بالمرونة الذي ياتي ملائماً للفترة التالية لعام 1985

جدول (3)

(بالآلاف الدنانير)

مؤشر انفتاح الاقتصاد العراقي للسنوات (1974-2002) بالأسعار الثابتة

السنة	الاستيرادات من السلع والخدمات (1)	الصادرات من السلع والخدمات (2)	اجمالي التبادل التجاري (3)	الناتج الاجمالي بالاسعار الثابتة (4)	4:3 (5)	4:1 (6)	4:2 (7)
1974	1073.8	2149.2	3223	3400.9	49.7	31.5	63.1
1975	1692	2016.3	3708.3	3970.5	93.3	42	51.3
1980	5446.2	8913.7	14309.9	15794.7	90.9	34	56.9
1985	5062.7	3547.1	8609.8	15458.4	55.7	32	23.7
1986	4605.7	2297.5	6903.2	15226.1	45.3	27	18.3
1987	4695.6	3608.5	8304.1	18583.3	44.3	25	19.3
1988	5735.1	3585.4	9320.5	20555.6	45	27	18
1989	غير متوفرة						
1990	1502647	121861	16245.8	22848300	7.10	6.57	0.5
1991	186358	35056	221414	21313000	0.01	0.87	0.16
1992	206193	15049	221242	56814000	0.38	0.36	0.53
1993	415.33	14214	429247	140518000	0.30	0.29	0.16
1994	276499	12664	289163	703821000	0.04	0.03	0.02
1995	282884	15508	298392	2252264000	0.03	0.01	0.01
1996	231592	35013	266605	2556307000	0.01	0.00	0.00
1997	184809	36670	221479	3286925000	0.00	0.00	0.00
1998	247368	69383	316751	4653524000	0.00	0.00	0.00
1999	432273	103728	536001	6607664000	0.00	0.00	0.00
2000	721396	83057	804453	7784684000	0.01	0.00	0.00
2001	1364991	93937	1458928	9792699000	0.01	0.01	0.00
2002	1835256	70413	1905669				

المصدر :

- أ- بيانات الأعمدة (1-4) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية إصدارات مختلفة , البيانات في الأعمدة المذكورة للسنوات (1976-1989)
- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدد خاص 2004 البيانات في الأعمدة المذكورة للسنوات (1990-2002)
- ب- الأعمدة من (5-7) احتسبت بالاعتماد على بيانات الجدول نفسها

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط والأهمية النسبية للنفط بالأسعار الثابتة للمدة (1970-1994) مليون (1990)

الاهمية النسبية لحصة النفط % (4)	حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي (3)	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (2)	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (1)	السنة
32.4	362.6	809.3	1171.9	1970
37.1	507.8	858.5	1366.3	1971
29.2	400	969.5	1369.5	1972
36.2	563.4	991.8	1555.2	1973
59.4	2022.7	1378.2	3400.9	1974
51.3	2042.8	1931.7	3974.5	1975
53.6	2813.7	2439.3	5243	1976
66.4	3890	2739.2	5858.2	1977
52.7	3701.8	3315.2	70.17	1978
60.1	6713	4454.2	11167.2	1979
60.8	9594.4	6176.3	15770.7	1980
28.5	3234.3	8112.6	11346.9	1981
22.7	2886.6	9828.1	121714.7	1982
22.3	2815.3	9805.7	12621	1983
24.1	3517.6	11033.3	14550	1984
22.8	3426.1	11585.7	15011.8	1985
14.5	2139.1	12512.1	14652	1986
20	3535.3	14064.7	17600	1987
18.4	3580	1585.2	19432.2	1988
18.3	3739.8	16668.1	20407.9	1989
14.2	3248.2	19600.1	22848.3	1990
0.3	80.3	21233	21313.3	1991
0.04	10	59377.2	59388.2	1992
0.2	260.1	122737.1	122997.2	1993
0.10 -	664.2 -	630670.7	630006.1	1994

المصدر : (1) و(2) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نشرات متفرقة الفترة (1970-

(3) تم استخراجه بطرح (1) من (2) دينار

(4) استخرجت بقسمة 1:3

2- التركيز السلعي : تعكس درجة التركيز السلعي مدى هيمنة سلعة واحدة او سلعتين على صادرات الدولة النامية , وبما ان العراق من الدول النامية النفطية فهو يتميز باعتماده الكبير على القطاع النفطي في تكوين ناتجه المحلي ويتبين ذلك من خلال التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الجدولين رقم (5) و (6) حيث كانت مساهمة القطاع النفطي خلال السبعينيات تصل الى نسبة (68.29 %) في حين كانت مساهمة القطاع الزراعي (10.44%) والقطاع الصناعي (3.49%) ولقد تغيرت هذه المساهمة منذ منتصف الثمانينيات على اثر الحروب والظروف غير الاعتيادية مما ادى الى تقليل اهمية مساهمة القطاع النفطي الى نسبة (4.37%) وذلك نتيجة لعدم السماح بتصدير النفط الخام الى الخارج وبالتالي ارتفعت الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بلغت (55.5%) والقطاع الصناعي (15.72%) ان هذا التغير في هيكل الناتج المحلي للاقتصاد العراقي في اواسط الثمانينيات وما بعدها قد حصل بسبب الانخفاض الكبير في عوائد النفط الخام وليس عن نمو مهم في نشاطات القطاعات الانتاجية غير النفطية وبالتالي فان التغير الذي حصل في البنية الانتاجية للاقتصاد العراقي لم يستطع تحقيق عوائد مالية كافية لتمويل الانفاق الحكومي بما فيه الانفاق العسكري , و من خلال تتبع الجدول رقم (5) يتبين لنا ان تراجع الاهمية النسبية للقطاع النفطي من خلال مساهمته في الناتج المحلي والتي بلغت (-21.7) ابتداءً من العام 1992 بفعل ظروف حرب الخليج الثانية وما تمخض عنها من حصار اقتصادي وما ترتب عليه من تراجع في الصادرات النفطية وبتعبير ادق توقفها تماما ومن ثم تراجع العوائد النفطية , واستنادا الى ما يلمح به هذا المؤشر من تحديد نظام الصرف فهو يؤكد على ثبات نظام الصرف في ظل اقتصاد يسوده التركيز السلعي وعلى المرونة في الصرف في ظل تنوع الاقتصاد وعدم اعتماده على سلعة واحدة او سلع محددة , لذا فان نظام الصرف الثابت كان يصلح للاقتصاد العراقي خلال الفترة التي سبقت اواسط الثمانينيات ولكن انخفاض العوائد النفطية دفع بالقطاعات الاخرى نحو الامام بما يبدو وكأن الاقتصاد العراقي يقترب الى التنوع منه الى التركيز , لذا فان هذا المؤشر يدفع بنظام الصرف نحو مزيد من المرونة

جدول (5) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة (1970-1994) بالاسعار

الثابتة لسنة 1980 مليون دينار

السنوات القطاعات	1970	1975	1980	1985	1990	1991	1992	1993	1994
1	668.5	623.5	741.9	1001.9	137.2	801.1	982.2	961.7	1024.7
2	4500.4	6582.4	9647.5	4433.4	7137	155.3	21.7 -	562.4 -	1708 -
3	230	352.3	712.2	759.8	719.8	451.5	405.9	374.6	382.2
4	12.2	22.9	49.5	106.2	124.8	56.3	108.9	127.5	117.5
5	226.2	233.1	1256	944.3	694.9	142.6	151.1	100.1	43.5
6	138.8	271.2	667.2	419.1	691.9	303.6	371.5	389.7	286
7	191.1	294.7	848.4	1016.9	11.36	414.2	948.8	685.5	341.5
8	145.1	263.9	661.5	697.7	931.9	602.1	675.5	691.8	2338.4

47.8	210	450.3	612.4	1353.4	1541.3	1481.5	729.8	477	9
------	-----	-------	-------	--------	--------	--------	-------	-----	---

1- القطاع الزراعي 2- قطاع التعدين والمقالع 3- قطاع الصناعات التحويلية 4- قطاع الكهرباء والماء 5- قطاع البناء والتشييد 6- قطاع النقل والمواصلات 7- قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق 8- قطاع المال والبنوك وخدمات العقار 9 - قطاع التنمية الاجتماعية والشخصية

المصدر : هيئة التخطيط المركزي للإحصاء / دائرة الحسابات القومية

جدول (6) الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة (1970-1994)

السنوات	القطاعات	1970	1975	1980	1985	1990	1991	1992	1993	1994
1		10.14	6.44	4.61	9.17	1.06	55.5	25	31.9	35.6
2		68.29	68.04	60	40.59	55.2	4.37	0.56	18.6	59.4
3		3.49	3.64	4.43	6.95	5.56	15.72	10.5	12.4	13.7
4		0.18	0.23	0.30	0.97	0.96	1.84	2.8	4.2	4
5		3.34	5.51	7.81	8.64	5.37	4	3.9	3.3	1.5
6		2.1	2.8	4.15	3.83	5.35	8.5	9.6	12.9	9.9
7		2.9	3.04	5.28	6.38	8.78	11.6	24.7	22.7	11.8
8		2.2	2.72	4.11	9.31	7.2	16.9	17.6	23	81.3
9		7.2	7.54	9.22	14.11	10.46	17.2	11.7	7.9	1.6

المصدر : تم احتسابه اعتماداً على بيانات الجدول رقم (5)

3- حرية حركة عوامل الإنتاج :

بما ان العراق بلد نام ونفطي (كما مر سابقا) فهو يعتمد على عائدات النفط بتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وقد حصل ذلك بعد عام 1973 نتيجة لتأميم النفط مما ادى الى ارتفاع كبير في عوائد النفط حيث كانت اسعار النفط في عام 1970 تساوي (1.3) دولار للبرميل الواحد , كما يوضح ذلك الجدول رقم (7) الا انها في العام (1974) ارتفعت الى (11.26) دولار للبرميل الواحد واستطاعت الدولة من خلال ذلك ان تضع خطط التنمية للسنوات (1976-1980) واتبعت ستراتيجية الدفعة القوية في التنمية معتمدة على التفاوض و التوقعات بارتفاع اسعار النفط المستمر في السوق الدولية والتي وصلت فعلا الى (34) دولاراً للبرميل الواحد في عامي (1981) و (1982) وهذا ما زاد من نسب التشغيل وتخفيض نسب البطالة الى اقل ما يمكن ولكن مع بداية الحرب اصبحت هناك ندرة في الايدي العاملة اذ ان مئات الالاف من العاملين سيقوا نحو جبهات الحرب , وبنفس الوقت فان هناك حاجة لهذه الفئة لمشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية , مما ادى الى ظهور نقص في الايدي العاملة وبالتالي لجأت الدولة الى ادخال عمالة من الخارج سواء

عربية او اجنبية لتعويض النقص في الايدي العاملة , وقدمت تسهيلات كثيرة لجذب تلك العمالة وقد وضعت الدولة قيوداً على حركة العمالة العراقية باتجاه خروجها ولكن هذا الوضع استمر فقط ابان الحرب العراقية الايرانية اذ انه بعد انتهائها بدأت العمالة الوافدة بالمغادرة وحلت محلها الايدي العاملة العراقية , اما رأس المال المحلي فقد منعت خروجه للاستثمار في الخارج ايضا , كما انه لا يسمح لرأس المال الاجنبي بالاستثمار في الداخل عدا رأس المال القادم من بعض الدول العربية , فقد صدر القانون رقم (46) الخاص بالاستثمارات العربية عام (1988) لتشجيعها على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾ , ودامت الحرب العراقية - الايرانية لمدة (8) سنوات اظهر ميزان المدفوعات خلالها عجزاً متواصلاً كما يظهر في الجدول رقم (8) من خلال الفقرات الرئيسية لميزان المدفوعات العراقي , اذ ظهر عجز في صافي الحساب الجاري والتحويلات من سنة 1980 وبلغ حوالي (387.3)⁽²⁾ مليون دينار واستمر لغاية عام 2002 , و كما هو موضح في الجدول رقم (8)

جدول (7) أسعار النفط من عام 1970-1998

السنة	السعر دولار / للبرميل	السنة	السعر دولار / للبرميل
1970	1.3	1985	28.08
1971	1.7	1986	28
1972	1.9	1987	17.23
1973	2.7	1988	14.24
1974	11.26	1989	17.31
1975	10.46	1990	22.23
1976	11.51	1991	18.57
1977	12.4	1992	18.43
1978	12.4	1993	16.3
1979	17.47	1994	15.5
1980	29	1995	16.9
1981	34	1996	20.3
1982	34	1997	18.7
1983	29.5	1998	12.3
1984	29.5	1999	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد / أعداد مختلفة

¹ - د. عبد المنعم السيد علي (سياسات الاستثمار في العراق (1950-1980) في ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي (الكويت للفترة من 11-13 كانون 1985 , ص 48)

² - نشرة البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث كانون الاول 1979 - 1980 , ص 88

جدول (8) الفقرات الرئيسية لميزان المدفوعات العراقي مليون دولار امريكي

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	الفقرات	
9128.0-	8451.1-	- 7076 .2	- 3407.0	2418.1 -	- 2872.0	- 3717.4	1-صافي الحساب الجاري (4+3+2)	
961.5-	1623.9-	- 2146 .0	- 1303.8	3801.1	3231.7	2193.9	2- الميزان التجاري	
1720.4	1794.4	2108 .0	1730.4	13710.1	15017. 1	12387. 6	أ- الصادرات (فوب)	
2681.9	3418.3	4254 .0	3034.2	9909.0	11785. 4	10193. 7	ب- الاستيرادات (فوب)	
8378.1-	6988.1-	- 5079 .5	- 2498.2	5900.8-	- 5623.5	- 5518.6	3- صافي الخدمات	
197.5	347.4	291. 5	221.6	586.4	599.6	646.6	أ- صادرات الخدمات (المقبوضات)	
8575.6-	7335.5-	- 5370 .9	- 2179.9	6487.2-	- 6223.1	- 6165.2	ب- استيرادات الخدمات (المدفوعات)	
211.7	160.8	149. 3	395.0	318.5-	480.3-	392.8-	4- صافي التحويلات بدون مقابل	
7764.6	7274.7	5903 .0	2841.2	3813.0	2295.3	1870.3	5- صافي حساب راس المال	
559.1	460.0	610. 2	666.5-	1551.5-	1272.9	616.0	6- صافي السهو والخطا	
804.2-	719.6-	- 563. 0	- 1232.4	156.7-	696.1	- 1231.1	7- الميزان الكلي (6+5+1)	
804.2	719.6	563. 0	1232.4	156.7	696.1-	1231.1	8- التغير في صافي الموجودات الاجنبية (زيادة -)	
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الفقرات
15762.5-	- 15410.2	8169.0-	- 1452 7.8	- 12045. 0	- 10129.7	- 10046. 1	- 10547. 3	1-صافي الحساب الجاري (4+3+2)

2493.7	12872.1	7734.1	3969.7	2441.6	2702.5	178.2-	928.4-	2- الميزان التجاري
10236.2	12872.1	18742.6	13067.0	7427.8	6385.2	2764.9	1963.0	أ- الصادرات (فوب)
7742.4	11152.0	11008.6	9097.4	4986.2	3682.7	2943.1	2891.3	ب- الاستيرادات (فوب)
15760.9-	-	9919.0-	-	12597.7	-	-	-	3- صافي الخدمات
536.9	428.8	229.4	229.7	391.0	371.6	241.3	265.4	أ- صادرات الخدمات (المقبوضات)
16297.8	-	-	14632.7	-	-	-	-	ب- استيرادات الخدمات (المدفوعات)
2495.3-	3497.1-	5984.1-	-	188.9-	1529.3	155.7	166.0	4- صافي التحويلات بدون مقابل
12906.2	12161.5	12161.5	12161.5	12293.7	11431.3	10147.7	7716.7	5- صافي حساب رأس المال
2052.1	2444.5	4796.7-	1562.1	-	2105.8-	905.9	2026.3	6- صافي السهو والخطأ
804.2-	804.2-	804.2-	-	804.2-	804.2-	804.2-	804.2-	7- الميزان الكلي (6+5+1)
804.2	804.2	804.2	804.2	804.2	804.2	804.2	804.2	8- التغير في صافي الموجودات الأجنبية (زيادة -)

المصدر : البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاحصاء و الابحاث 2003

وعلى العموم فان هذه القيود التي وضعت على حركة العمالة ورأس المال العراقي نحو الخارج والقيود المفروضة على العمالة الاجنبية ورؤوس الاموال الاجنبية ما عدا العربية التي كان تحركها بطيئاً الى العراق بسبب ظروف عدم الاستقرار والتي اظهرتها مؤشرات ميزان المدفوعات ومكوناته فانها تشير الى انخفاض حركة عوامل الانتاج في العراق وبالتالي فان نظام سعر الصرف الثابت يكون ملائماً اكثر لاقتصاده وفقاً لما يتطلبه هذا المؤشر وذلك من اجل استبعاد حركات عوامل الانتاج التي تقود الى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي .

4- حجم الاحتياطات الدولية :

يمتلك البنك المركزي العراقي احتياطات صرف دولية تكون اساسا على شكل موجودات قابلة للتحويل وتستخدم الاحتياطات من قبل السلطات النقدية لتمويل الاختلالات في المدفوعات ولتسوية العجز والفائض في ميزان المدفوعات اذ تتيح هذه الاحتياطات للبنك المركزي المحافظة على استقرار اسعار الصرف وبالتالي العمل على تحقيق استقرار الاقتصاد المحلي , الا انه لا يمكن اغفال حقيقة ان العراق مر بعدد غير قليل من الحروب والازمات الاقتصادية والتي ادت الى تعرض مصالح العراق الاقتصادية الى اضرار بالغة في شدتها ابتداء من حرب الخليج الاولى وحتى الوقت الحاضر وذلك نتيجة توقف صادراته من النفط خلال الانايبب المارة عبر سوريا و عن طريق الخليج العربي اضافة الى تدهور اسعاره في السوق الدولية من (34) دولاراً للبرميل الواحد عام 1981 حتى وصلت الى (17.31) دولاراً .

للبرميل الواحد عام⁽¹⁾ 1989 وقد سبق توضيحه في الجدول رقم (7) وعلى الرغم من مد خطوط جديدة للنفط عام 1987 عبر كل من تركيا والسعودية , الا ان ذلك لم يرفع من عائدات النفط بل استمرت في الانخفاض بفعل اسعاره الدولية مما ادى الى تاثر حجم الاحتياطات العراقية اضافة الى ان سياسة الحكومة الانفاقية التوسعية كانت بلا حدود مما اظهر عجز داخلي وخارجي تسبب في تناقص الاحتياطات النقدية الاجنبية وزيادة الدين الخارجي , اذ ان مديونية العراق⁽²⁾ الخارجية شهدت ارتفاعا في الثمانينيات وصل الى 35 مليار دولار عام 1985 واستمرت في الارتفاع ، و بانتهاء حرب الخليج الاولى عام 1988 بدأت حرب جديدة في بداية التسعينيات من القرن الماضي مر خلالها العراق بأزمة اقتصادية كبيرة اثرت في كل ميادين الاقتصاد بمختلف قطاعاته السلعية والخدمية , فقد انخفضت العائدات النفطية حيث اصبح سعر البرميل الواحد (22.23) دولاراً في عام (1990) ومع بداية حرب الخليج الثانية بدا الانخفاض اكثر الى ان وصل سعر البرميل الواحد الى (15.15) دولاراً في عام 1998, وهذا يشير الى حصول انخفاض في حجم العائدات النفطية بشكل كبير مما ادى الى ظهور عجز

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995 جدول رقم (2/4) الملحق الإحصائي

(2) جريدة الأهرام الاقتصادي /العدد الصادر في 1991/1/28

متواصل في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية , فضلا عن ما تقدم فان المؤسسات والافراد لا يحق لهم الاحتفاظ بموجودات اجنبية عدا الجهاز المصرفي بموجب تعليمات التحويل الخارجي أي احتكار السلطة النقدية التام للموجودات النقدية الاجنبية وضمن هذا المجال تؤدي الاحتياطات دورا هاما في التخفيف من اثار التقلبات الاقتصادية الخارجية على مستوى وحجم الفعاليات الاقتصادية , ولكن استمرار تناقص حجم الاحتياطات ادى الى تدهور قيمة الدينار العراقي ابتداء من عام 1982 كما مبين في الجدول (2) اذ ان البنك المركزي العراقي لم يستطع حماية العملة المحلية (الدينار العراقي) من التدهور في الاسواق الخارجية , ونستنتج مما سبق ان العراق تمتع بوفرة العوائد النفطية منذ عام 1974 الى اواسط الثمانينيات من القرن الماضي وهذا ما جعل نسبة الاحتياطات مرتفعة حيث كان نظام الصرف الثابت مناسب لاقتصاده خلال تلك الفترة , ولكن تدهور نسبة الاحتياطات الاجنبية الى اجمالي العرض النقدي لدى البنك المركزي يدعو الى اتباع نظام صرف اكثر مرونة .

5- التكامل المالي الدولي : يعبر التكامل المالي الدولي عن درجة العلاقات المالية والنقدية للعراق مع الدول الاخرى , والعراق يتصف بدرجة منخفضة من التكامل المالي والدولي وذلك يعود الى القيود الشديدة الموضوعة على حركة راس المال من وإلى القطر فانه يمنع راس المال المحلي من الخروج للاستثمار في الخارج , كما انه لا يرحب براس المال الاجنبي للاستثمار في الداخل وهذا يضعف الاستثمار في العراق بالاضافة الى الازعاج الاقتصادية غير المستقرة والسائدة على الاقتصاد العراقي كما يلاحظ ايضا محدودية وضعف السوق المالية في العراق وتدني مستوى تطورها وخضوعها لقيود حكومية واسعة⁽¹⁾ وانخفاض فعالية سياسة سعر الفائدة لخضوعه الى تحديات مركزية وعدم تحركه بحرية وانخفاض مستواه مقارنة بمعدلات التضخم العالية السائدة في الاقتصاد العراقي , وجميع هذه الازعاج تبين ان عدم قابلية راس المال على الانتقال على المستوى الدولي والاقليمي تحمل العراقي على تبني نظام صرف ثابت .

1- يراجع في ذلك

- رضا عبد الحسين غالي القرشي /أقامة سوق مالية في العراق دراسة في الجدوى والامكانات (رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة المستنصرية) كلية الادارة والاقتصاد 1991

6- حجم الاقتصاد :

لحجم الاقتصاد تأثير فعلي في اختيار نظام الصرف فالاقتصاد العراقي يتصف بصغر حجمه وتجانس فئات المجتمع وتكون اقل تباينا وتضاربا في المصالح مما يجعل ارتباطه بالتجارة الخارجية وثيقا , بالاضافة الى خضوعه لقيود حكومية شديدة مما يؤدي الى سهولة الهيمنة الحكومية على اقتصاده وهذا يشير الى تبني نظام صرف ثابت ايضا .

7- التضخم :

ان العراق يعتمد على الاستيرادات لسد فائض الطلب المحلي مع السلع الانتاجية والاستهلاكية , وهذا يشير الى ان اقتصاده معرض للصدمات الداخلية والخارجية والسبب يعود الى ارتباطه الشديد بالتجارة الخارجية وعدم وجود المرونة الكافية في جهازه الانتاجي مما ينعكس على استقراره الاقتصادي , وعند تتبع اتجاه الاسعار في العراق من خلال الارقام القياسية لاسعار المستهلك يمكن ان نلاحظ بان الاقتصاد العراقي مر بمرحلة اتسمت بالاستقرار النسبي منذ السبعينيات الى اواسط الثمانينيات , حيث كان للدولة دور مهم في النشاط الاقتصادي خلال السبعينات فكانت هناك خطط وبرامج التنمية (1976-1980) التي استهدفت كافة القطاعات الاقتصادية واتسمت بضخامة حجم الانفاق الحكومي اذ بلغ مجموع الانفاق الاستثماري للخطة (1976-1980) حوالي 12 مليار دينار ⁽¹⁾ مما فاق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي , ومع بداية الثمانينات ازداد الانفاق الحكومي بسبب

الحرب وما تتطلبه من نفقات كبيرة ادت الى استمرار الحكومة في سياساتها الانفاقية التوسعية , ولقد انعكس ذلك بزيادة العجزين الداخلي والخارجي , وتناقصت الاحتياطيات النقدية وتحول العراق من قطر يمتلك احتياطيات كبيرة الى قطر مدين , وعند انتهاء الحرب في عام 1988 تحركت الاسعار بمستويات اعلى مما اعتاد عليه الاقتصاد العراقي في السنوات السابقة . فقد كان الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك عام 1986 يساوي (186.7) نقطة في حين وصلت الى (212.8) نقطة عام 1987 ثم الى (240) عام 1988 , أي بنسب زيادة سنوية قدرها (12.2 %) و (11.3 %) على التوالي .

1- الوقائع العراقية/15/1988 بموجب القرار رقم (52) بتاريخ 14/1/1988

ثم واصل الارتفاع ولكن بشكل اعلى من السابق حتى وصل عام 1992 الى (1600.9) نقطة أي بنسبة زيادة سنوية قدرها (45.5) وبهذا فأن ان الاقتصاد العراقي يعاني من وجود معدلات تضخم عالية وهذا يرجع الى محدودية الطاقة الانتاجية مع حجم انفاق كبير خصوصا خلال فترات الحروب التي مر بها العراق , اضافة الى تضاؤل دور الدولة في النشاط الاقتصادي , وفي التسعينات سمحت باستعمال الاصدار النقدي الجديد في تمويل العجز الحكومي , فكان ذلك سبب في زيادة عرضه وانخفاض قيمته في سوق الصرف الاجنبي وظهر سوق موازية مما خلق فرقا كبيرا في سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية وفي غير صالح الدينار العراقي .

وبالنسبة لهذه النقطة ومن اجل تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار فقد يكون من الافضل للاقتصاد العراقي ان ياخذ باسعار صرف اكثر مرونة , وذلك لان معدلات التضخم العالية والمتفاوتة وتدهور مركز احتياطياته الاجنبية يحد من قوة السلطات النقدية في المحافظة على نظام سعر صرف ثابت .

خلاصة تحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار في العراق بعد دراسة وتحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف نقدم خلاصة لما يؤشره كل معيار او عامل من تلك العوامل من نتيجة تجاه نظام الصرف وكما في الجدول الاتي :

جدول (9) خلاصة تحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف

ت	العوامل المحددة	نظام الصرف المقترح
1	انفتاح الاقتصاد	دعم مرونة سعر الصرف
2	التركز السلعي	دعم مرونة سعر الصرف
3	حرية حركة عوامل الانتاج	دعم ثبات سعر الصرف
4	حجم الاحتياطيات الدولية	دعم مرونة سعر الصرف
5	التكامل المالي والدولي	دعم ثبات سعر الصرف
6	حجم الاقتصاد	دعم ثبات سعر الصرف
7	التضخم	دعم مرونة سعر الصرف

المصدر : الجدول استخلص من التحليلات السابقة للعوامل المحددة لنظام الصرف

ثانيا: تحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف عدم الاستقرار (الصددمات) في العراق ان الاقتصاد العراقي تعرض الى عدد غير قليل من الصدمات الحقيقية والنقدية خلال مدة الربع الاخير من القرن الماضي , اذ تعرض العراق الى مجموعة من الاحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية كانت لها اثارها الكبيرة على اقتصاده فدخل العراق في حروب متتالية ولدت صدمات

حقيقية قوية اثرت على اقتصاده بشكل واضح , ولم تتم هنا محاولة احتساب الصدمات الحقيقية وانما الاعتماد على دراستين سابقتين في هذا المضمون , لتجنب التكرار في تقدير واحتساب الصدمات بين هذه الدراسة وتلك الدراستين التي قام بهما كل من قصي عبود الجابري حول بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر و الدراسة الاخرى قام بها عبد الحسين جليل الغالبي حول سعر الصرف .العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة للعراق , لذلك فقد تم الاعتماد على النتائج التي توصلنا لها لغرض الاعتماد عليها في قياس الصدمات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد العراقي .

أ- دراسة الجابري * حول الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي :

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التي نلخصها بالاتي :

نتيجة للاختلال الهيكلي في بنية الناتج المحلي الاجمالي اصبحت معظم الزيادة المتحققة في الطلب الكلي والتي هي ناجمة عن تزايد العوائد النفطية تنصب على الاستيرادات مما يعني تبعية مستمرة نحو الخارج تزداد باضطراب و نتيجة لذلك فان صدمة العرض كانت شديدة على الاقتصاد العراقي حسبما عبرت عنه مجموعة من المؤشرات المقترحة والتي اختير انسبها وهو حجم الاستيرادات من مستلزمات الانتاج , وقد تم رصد اثارها باستخدام منهج الاقتصاد التقني وقد ظهرت صدمة العرض في دوال العرض اما بشكل نقله هيكلية واحدة في بعض القطاعات او نقلتين هيكليتين في قطاعات اخرى او بشكل انخفاض في العرض الكلي يزداد حدة مع استمرار الحصار الاقتصادي, فاذا اضيف الى ذلك انخفاض الاستيرادات كما رصدته دالة الاستيرادات فان تاثيرات صدمة العرض ستكون واضحة في انخفاض العرض الكلي المتاح وحسبما تحدده متطابقات مجموعة دوال العرض الكلي . اما من جانب دوال الطلب الاستهلاكي الخاص يعتبر من اكثر المتغيرات التي تحملت عبء الصدمة , فيما كانت تاثيرات الصدمة في بقية عناصر الطلب الكلي متفاوتة نوعا ما , وكما يلاحظ من النماذج ان عناصر الطلب الخاص كانت تتاثر طرديا بالتوقعات التضخمية مما يجعل هذه التوقعات تتحقق فعلا , وظهر من تقديرات دالتي الاسعار واسعار الصرف ان صدمة العرض كان لها تاثير اولي في الاسعار اكبر من تاثيرها في اسعار الصرف كما ان التاثيرات الحاصلة في اسعار الصرف ستولد ضغوطاً باتجاه زيادة المستوى

* قصي عبود فرج الجابري / بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر / اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية 1995 , ص 37-108

العام للأسعار تضاف إلى الضغوط التضخمية التي سلطتها صدمة العرض ، في حين أن التوقعات التضخمية المحلية فضلا عن توقعات أسعار الصرف ستعكس بشكل كبير على سعر الصرف ، بالإضافة إلى ذلك فإن التوقعات التضخمية ستلعب دورا مباشرا في زيادة الضغوط التضخمية ، لذلك فإن صدمة العرض ستؤدي إلى حدوث اختلالات غير مستقرة تستوجب من السياسة الاقتصادية الحكومية أن تعمل على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي عن طريق التثبيت والتصحيح الهيكلي .

ويمكن تاشير الصدمات التي رصدها نموذج الجابري بأنها هي :-

1- صدمة العرض بشكل نقلة أو نقلتين في دوال العرض وانخفاض دالة العرض بفعل انخفاض الاستيرادات .

2- تحمل الطلب الاستهلاكي الخاص عبء الصدمة يعد الأقوى من بين الصدمات التي تعرضت لها عناصر الطلب الكلي الأخرى .

ب-دراسة ألبالبي⁽¹⁾ لقياس الصدمات الحقيقية والنقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي

أشرت الدراسة الصدمات الحقيقية والنقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وكما يأتي :

1- الصدمات الحقيقية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي

ركزت الدراسة على الصدمات الحقيقية أولا والتي قسم الباحث فترة البحث (1974-1994) إلى ثلاث فترات رئيسية طول الواحدة سبع سنوات وقسمت كل واحدة إلى فترتين جزئيتين الجزء الأول يمتد عبر الأربع سنوات الأولى والجزء الثاني عبر الثلاث سنوات التالية ، وتم قياس تباين الصدمات الحقيقية خلال متوسط الفترة الرئيسية بمجملا ثم قياس تباين الصدمات خلال جزئها ويتكرر هذا للفترات الرئيسية الثلاث ، ثم قياس تباين الصدمة إلى متوسط الفترة الكلية للبحث بكاملها ، وقد وجد الباحث أن الصدمات الحقيقية خلال الفترة الرئيسية الأولى (1974-1980) كانت قوية جدا حيث بلغ معدلها (39.6%) وجاءت قوة الصدمة فيها من الفترة الجزئية الأولى (1974-1977) إذ بلغت (53.7%) لأن هذه الفترة تخللها الارتفاع

1- عبد الحسين جليل الغالبي / مصدر سبق ذكره ص (171-175)

المفاجئ لاسعار النفط عام (1974) وقد ولد زيادة كبيرة في الناتج المحلي , اما الجزء الثاني من الفترة الرئيسية الاولى فان الاقتصاد العراقي اخذ استقراره وفق السعر الجديد فلم تظهر عليه اثار صدمة قوية ولذا فان مصدر الصدمة في مجمل الفترة الاولى جاء من الفترة الجزئية الاولى .

اما الفترة الرئيسة الثانية (1981-1987) فان معدل الصدمة خلالها كان (18.3%) وجاء معظم تاثيره من الفترة الجزئية الثانية (1985-1987) حيث بلغت قوة الصدمة خلالها (26.2%) اما الفترة الثالثة (1988-1994) فقد كان معدل الصدمة خلالها (40.1%) جاء معظمه من الفترة الجزئية الثانية اذ بلغت (34%) وهي الفترة التي اشتد خلالها الحصار الاقتصادي (1992-1994) , وكان معدل الصدمة للفترة الكلية المبحوثة (1974-1994) هو (61.8%) وهي اعلى من كل الفترات الرئيسة واجزاؤها معبرة عن قوة الصدمات الحقيقية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد .

2- الصدمات النقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي

تناول البحث دراسة الصدمات النقدية التي مرت بالاقتصاد العراقي بنفس التقسيم السابق للفترة المدروسة (1974-1994) فخلال الفترة الرئيسية الاولى (1974-1980) كانت (11.6%) اكتسب معظم قوته من الفترة الجزئية الثانية (1974-1980) وهذا طبيعي وذلك لتزايد المعروض النقدي والمطلوب منه نتيجة زيادة الانفاق الحكومي وزيادة رواتب الموظفين خلال عام (1978) اما الصدمة النقدية خلال الفترة الرئيسية الثانية (1981-1987) فقد كانت (11.4%) وهي مقارنة الى معدل الفترة الرئيسية الاولى , وقد كان الجزء الاول هو الذي اضفى معظم القوة على معدل الصدمة اذ بلغت (14.9%) خلال الفترة (1981-1984) وهذا نتيجة بداية حرب الخليج الاولى وتزايد في الانفاق الحكومي لتغطية النفقات العسكرية من رواتب الجيش واحتياجاته من الاسواق المحلية محدثة زيادة في المعروض و المطلوب من النقود , واتت الفترة الثالثة كاقبل الفترات تاثرا بالصدمات النقدية فقد كانت الصدمة للفترة الرئيسية (4%) جاء معظمها من الفترة الجزئية الاولى لها وجاءت الصدمة النقدية للفترة الاجمالية (1974-1994) وقيمتها (12.1%) اقل من الحقيقة بكثير لنفس الفترة .

3- الاثر النهائي للصدمات الحقيقية الى النقدية .

توصلت هذه الدراسة إلى أن الصدمة النقدية هي المسيطرة على الاقتصاد العراقي خلال الفترة الرئيسية الاولى (1974-1980) حيث بلغ تباينها (0.66) وجاءت معظم قوتها من الفترة الجزئية الثانية فيها (1978-1980) حيث بلغ تباين الصدمة خلالها (0.17) معبرا عن قوة الصدمة النقدية وضعف الصدمة الحقيقية اما خلال الفترة الاولى (1974-1977) اقترب تأثير الصدمتين الحقيقية و النقدية من التساوي في التأثير اذ ان معدل الصدمة المسيطرة بلغ النقطة الواحدة تقريبا . اما خلال الفترة الرئيسية الثانية (1981-1987) فسيطرت الصدمة النقدية طيلة الفترة وبجزءها على الاقتصاد العراقي حيث بلغ معدل الفترة (0.31) جاء معظمه من الفترة الجزئية الاولى (1981-1984) حيث بلغت (0.17) تقريبا معبرة عن سيطرة الصدمة النقدية بقوة على الاقتصاد اما الفترة الرئيسية الثالثة (1988-1994) فان الوضع فيها قد اختلف تماما عن الفترتين السابقتين اذ كانت هنا السيطرة للصدمات الحقيقية فقد بلغ الاثر النهائي لتباين الصدمة الحقيقية الى النقدية لمجمل الفترة (1.9) وهو يشير الى ان الصدمة الحقيقية هي ضعف الصدمة النقدية تقريبا وجاء معظم قوة التأثير من الفترة الجزئية الثانية (1992-1994) حيث بلغ (4.44) مشيرا الى ان الصدمة الحقيقية هي اكثر من اربع اضعاف الصدمة النقدية .

خلاصة لتحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف عدم الاستقرار (الصدمات في العراق)

يمكن تاثير نتائج دراسة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بما يلي :

1- وجود صدمة عرض بشكل نقلة او نقلتين وانخفاض دالة العرض بفعل انخفاض الاستيرادات بالاضافة الى ان الطلب الاستهلاكي الخاص تحمل عبء الصدمة الاقوى من بين عناصر الطلب الكلي , مما يشير الى اتباع سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي .

2- وجود صدمة نقدية وحقيقية وان الصدمة الحقيقية هي اكثر من اربعة اضعاف الصدمة النقدية
3- ان معيار الصدمات يؤكد على اتباع نظام صرف ثابت في حالة سيادة الصدمات النقدية على الاقتصاد المعني واتباع نظام يتمتع بالمرونة في حالة سيطرة الصدمات الحقيقية , لذا فان الاقتصاد العراقي كان يصلح له نظام الصرف الثابت في الفترة التي سبقت اواسط الثمانينات , في حين ان الفترة التالية وبالذات ما بعد التسعينات يناسبها نظام الصرف المرن لخضوعها الى الصدمات الحقيقية

ثالثا : اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي في ظل ظروف الاستقرار وعدم الاستقرار

استنادا الى المؤشرات السابقة يبدو من الواضح ان البناء الاقتصادي للعراق من حيث عدم امكانية عزله عن الصدمات الخارجية , وذلك لانفتاح اقتصاده على العالم الخارجي وعدم تنوع انتاجه وضعف حركة عوامل الانتاج فيه اضافة الى صغر حجمه وامتلاكه احتياطات نقدية اجنبية كافية وانخفاض معدلات التضخم فيه مقارنة بالبلدان التي يتعامل معها , ولان قيمة صادراته النفطية تدفع قيمتها بالدولار لذلك كان نظام سعر الصرف الثابت لحد بداية الثمانينات ملائما للاقتصاد العراقي الا انه بعد بدء حرب الخليج الاولى وبعد التحليل الشامل للوضع الاقتصادي في العراق يتبين ان اكثر العوامل التي تحدد اختيار نظام الصرف في العراق تميل الى الاخذ بنظام الصرف المرن اذ انه مع انخفاض العوائد المالية النفطية بدأت تتعمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لانعدام التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي مما ادى الى انخفاض مستمر في حجم الاحتياطات النقدية الاجنبية مقابل ارتفاع مستمر وبارقام عالية في معدلات التضخم مما يتوقع استمراره مستقبلا لذا فان هذه العوامل تدعو الى اتباع نظام صرف مرن وعليه يتبين من متابعة خصائص الاقتصاد العراقي ان العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف الملائم فيه بعضها يميل الى التثبيت وبعضها الاخر يميل الى المرونة وبالنظر الى كون العوامل التي تميل الى اعتماد نظام صرف مرن في العراق ذات وزن اكبر من العوامل التي تميل الى تثبيت نظام الصرف اذ ان هنالك عوامل حاكمة تدفع باتجاه نظام صرف يتمتع بالمرونة فقد تم التوصل الى ان هناك ارتفاع في معدلات التضخم في العراق وتناقص في حجم الاحتياطات من الموجودات الاجنبية فيه وظهور العجز في ميزان المدفوعات العراقي وقد وجدت تلك النتائج بعد تحليل العوامل في ظل ظروف الاستقرار اما في ظل ظروف عدم الاستقرار فقد تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات حقيقية ونقدية اذ كانت النتائج تشير الى ان الصدمة الحقيقية هي اكثر من اربعة اضعاف الصدمة النقدية .

الاستنتاجات:

بالاعتماد على ما جاء في الفصول السابقة يمكن استخلاص الاستنتاجات

الاتية :

- 1- يتم التوصل الى نظام الصرف المناسب لآية دولة من خلال التحليل الشامل للوضع الاقتصادي والسياسي بحيث يتلائم نظام الصرف الثابت او المرن مع اهداف السياسة الخارجية والداخلية للدولة , وهناك جملة من العوامل تؤثر في قرارات الدول النامية عند اختيارها سعر الصرف المناسب لوضعها الاقتصادي والاجتماعية والسياسية تتمثل في (انفتاح الاقتصاد , التركيز السلعي , حرية حركة عوامل الانتاج , حجم الاحتياطات, التكامل المالي الدولي , حجم الاقتصاد و معدل التضخم) .
- 2- العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار في العراق منها (انفتاح الاقتصاد , التركيز السلعي , حجم الاحتياطات الدولية , التضخم) تشير الى دعم مرونة سعر الصرف , اما العوامل الاخرى (حرية حركة عوامل الانتاج , التكامل المالي الدولي وحجم الاقتصاد) يشير الى دعم ثبات سعر الصرف .
- 3- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات (حقيقية ونقدية) يؤكد على اتباع نظام صرف مرن .

التوصيات:

- بناء على ما جاء من استنتاجات توصي الدراسة بما يلي :-
- أولاً :** ان اصلاح نظام الصرف في العراق يحتاج الى اجراءات عديدة لتعزيز نظام الصرف المقترح منها :
- 1- اعتماد خطة تنموية جديدة تضع في مقدمة اهدافها تعبئة الموارد المحلية وعدم الاعتماد فقط على الموارد المالية للقطاع النفطي في تمويل مجمل الانفاق , بحيث يعمل على تنويع قاعدة الموارد والحد من الدور الذي يؤديه القطاع النفطي بوصفه قطاعاً حاكماً للاقتصاد العراقي لانه يتاثر بعرض وطلب هذا المورد .
 - 2- ضبط الانفاق بشكل عام والحكومي منه بوجه خاص ولو بشكل تدريجي
 - 3- التوكيد على تنمية الصادرات غير النفطية وضبط الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك من السلع الكمالية وغير الضرورية وذلك لزيادة المدخرات الكلية .
 - 4- يجب العمل على اطفاء الدين الحكومي المحلي بوسائل متعددة ومن ثم التخلص من الدين الخارجي ولو تدريجياً ويكون بشكل مدروس عملياً
 - 5- لابد ان يكون هناك تنسيق بين السياسات النقدية والمالية بحيث تكون إجراءاتها غير متقاطعة مع بعضها لضمان عملها بشكل جيد وسليم

ثانياً : بالاعتماد على النتائج والمؤشرات السابقة يصبح من الملائم للاقتصاد العراقي اتباع نظام صرف ذي مرونة الى حد ما تستمر لفترة يفضل ان تصل إلى خمسة سنوات لحين تغير الظروف الاقتصادية ومن ثم اعادة النظر به.

ثالثاً : يفضل اجراء دراسات اخرى بين فترة واخرى تستخدم نفس المعايير السابقة لبيان مدى ملاءمة نظام الصرف المرن لظروف الاقتصاد العراقي او تقرير العودة الى نظام صرف اقل مرونة بعدها.

المصادر:-

- 1- د0 امين رشيد كنونة ، الاقتصاد الدولي ، ط1، بغداد ، مطبعة الجامعة ، 1980
- 2- د0 امين رشيد كنونة ، نظام النقد الدولي من برتن وودز الى جامايكا مع اشارة خاصة الى اهم المقترحات المقدمة لاصلاحه ، البحوث الاقتصادية والادارية ، العدد 3 ، نيسان 1980
- 3- باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، الرياض ، دار المريخ للنشر 1987
- 4- البنك المركزي العراقي ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطابع ثنيان ، بغداد ، 1972
- 5- البنك المركزي العراقي ، دور السياسة النقدية خلال فترة الحرب ، المؤتمر العلمي الثالث ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1985
- 6- البنك المركزي العراقي ، تقرير غير منشور عن اسعار صرف الدينار العراقي ، 2001
- 7- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث عدد خاص 2004
- 8- بيتر ج كويرك ، انظمة سعر الصرف ودورها في مكافحة التضخم ، التمويل والتنمية ، المجلد 23، العدد 1، مارس 1996
- 9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد / اعداد مختلفة
- 10- جريدة الاهرام الاقتصادي ، العدد الصادر في 1991/1/28
- 11- د0 جليل شيعان حمد ، اسعار الصرف في الاقطار النامية ، دراسة غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة 1999

- 12- د0 خزعل مهدي الجاسم ، الضغوط التضخمية في العراق قبل واثناء الحرب ،دراسة في الاسباب والاثار ، المؤتمر العلمي في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 1985
- 13- رضا عبد الحسين غالي ، اقامة سوق مالية في العراق - دراسة في الجدوى والامكانات ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1991
- 14- د0 رمزي زكي ، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملائحته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة - التضخم في العالم العربي ، اشراف د0 رمزي زكي ، بيروت ، 1986
- 15- روبرت هيلر ، اختيار نظام سعر الصرف الملائم ، مجلة التمويل والتنمية ، ملحق الاهرام الاقتصادي ، العدد 15، يوليو 1977
- 16- سالم عبد الحسين ، دراسة في اسعار الصرف وتغيراتها وأثرها في اقتصاديات الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 1984
- 17- سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة - المفهوم والاستراتيجيات والمتطلبات دراسة مقارنة في اقطار مختارة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1992
- 18- د0 سعد محمد عثمان ، د0 عبد الحسين جليل ، د0 كامل علاوي ، ادارة سعر الصرف الاجنبي ازاء الدينار العراقي في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع ، 2002
- 19- د0 سعيد النجار ، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة الى الواقع العربي ، في ندوة الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي القاهرة 15-16 ايار 1989 ، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990
- 20- صقر احمد صقر ، النظرية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983
- 21- د0 صلاح الدين مهدي ، اثر تقلبات سعر الصرف في تجارة البلدان النامية الخارجية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 1985

- 22- د0 عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ، 2002 0
- 23- د0 عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق ، ج2 ، ط2، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، 1986
- 24- د0 عبد المنعم السيد علي ، سياسات الاستثمار في العراق (1950-1980) ، في ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت للفترة من 11-13 كانون الثاني 1985
- 25- د0 عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1985
- 26- د0 علي توفيق الصادق ، العوامل الخارجية في احداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية - التضخم في العالم العربي ، اشراف د0 رمزي زكي ، بيروت 1986
- 27- د0 علي توفيق الصادق واخرون ، سياسات وادارة اسعار الصرف في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 1997
- 28- د0 عوض فاضل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990
- 29- د0 فالح الشخيلي ، الجهاز المصرفي عبر التاريخ القديم والحديث ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ، العدد 1 ، 2000
- 30- الفريد ميدو ، التكامل النقدي العربي : فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه ، ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1981
- 31- د0 قصي عبود فرج الجابري ، بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية 1995 0
- 32- كراونر ج . ف ، الموجز في اقتصاديات النقود ، ترجمة مصطفى كامل فايد ، دار الفكر العربي ، مصر 1951
- 33- د0 محمد فهمي ، النقود والائتمان ، مكتبة نهضة مصر ، 1949

- 34- د0 مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف ، المؤتمر القطري الاول للاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2000
- 35- نشرة البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، كانون الاول (1980-1979)
- 36- نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، تطوير اسواق الخليج المالية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، فبراير 1989
- 37- هيئة التخطيط المركزي للاحصاء ، دائرة الحسابات القومية 0
- 38- د0 وداد يونس ، النظرية النقدية - النظريات والمؤسسات والسياسات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 2001
- 39- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نشرات متفرقة للفترة (1990-1970)
- 40- الوقائع العراقية 1988/1/15
- 41- Flood R.P. and others , evaluation of exchange rate regimes , IMF staff paper, vol.36, No.4, Dec. 1989
- 42- Robert Heller and Mohsin sikhian : The demand for international reserves under fixed and floating exchange rate , IMF staff papers vol. 25 , No.4 , Dec. 1978
- 43- J. M . RAW, openness , poverty and inequality at :- the human development report office , for the 1999 HDR New York 1998 , table No. 6 .
- 44- Munndel , R , A , Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rats Canadian journal of economics and political science vol. 24 , No.4 , Nov. 1963